جامعة الجوف
Jouf University

٦

قول الله تعالى:

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾

الآية [سورة البقرة: ١٠٢] "دراسة عقدية"

د. عصام السيد محمود عبدالرحيم
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب، جامعة بيشة

المستخلص

تناول البحث المسائل العقدية الرئيسة التي اشتملت عليها الآية الثانية بعد المائة من سورة البقرة، حيث تعرض للحديث عن حكم وقوع الكفر من الأنبياء قبل النبوة وبعدها، وكذا ما دون الكفر من الذنوب والمعاصي، كما تعرض للحديث عن عصمة الملائكة من خلال بيان حقيقة هاروت وماروت وتوجيه القول بتعليمهما السحر على الرغم من كونهما من الملائكة، وعلاقة ذلك بعصمة الملائكة، كما تعرض البحث لبيان تعريف السحر، وبيان حقيقته وحكمه، وحكم الساحر، وكيفية حل السحر عن المسحور.

الكلمات المفتاحية: العصمة – الملائكة – الأنبياء – هاروت وماروت – السحر.

Abstract

The research dealt with the doctrinal issues included in verse 102 of surat Al-Baqarah. Where he talked to the rule of the infidelity, mojors and sins of the prophets before and after the prophecy it also talked about the infallibility of angels and the truth of Harut and Marut, the research presents the definition of magic, the truth and wisdom, the magician's rule, and how to revoke magic from the enchanted.

Keywords: Infallibility, Angels, Prophets, Harut and Marut, Magic .

مقدمـة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وبعد،

إنَّ الوحي الإلهي المعصوم من كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ هو المصدر الأساس للعقيدة الإسلامية، ومن ثمّ فإن تأصيل العقيدة الصحيحة انطلاقًا من نصوص الكتاب والسنة ينبغي أن يكون من أولى اهتمامات الباحثين والدارسين في مجال العقيدة الإسلامية.

وقد رغبت في هذا البحث بيان المسائل العقدية الرئيسة التي اشتملت عليها الآية (١٠٢) من سورة البقرة، وهي قول الله ﷻ: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

وقد اقتصر البحث على معالجة المسائل العقدية الرئيسة في الآية الكريمة؛ إذ استقصاء المسائل في الآية يؤدي إلى تضخم البحث والخروج به عن المساحة المسموح بها في مثل هذه الأبحاث المحكمة.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١. ما اشتملت عليه الآية الكريمة من مسائل عقدية مهمة.
٢. أهمية تأصيل قضايا العقيدة ومسائلها انطلاقًا من نصوص القرآن والسنة.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

٣. الرد على المخالفات العقدية الواردة في الإسرائيليات في تفسير للآية الكريمة.

تساؤلات الدراسة:

١. ما مفهوم العصمة؟
٢. هل يجوز وقوع الكفر على الأنبياء قبل النبوة وبعدها؟
٣. هل تقع المعصية من الملائكة؟
٤. ما تعريف السحر وأنواعه؟ وما حكم السحر والساحر؟
٥. ما المراد بالإذن المذكور في الآية الكريمة؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى هدف رئيس، وهو بيان القضايا العقدية الرئيسة التي اشتملت عليها الآية (١٠٢) من سورة البقرة، كما يهدف إلى أهداف فرعية تتمثل في:

١. بيان المعنى الإجمالي للآيات.
٢. بيان مفهوم العصمة.
٣. التعريف بهاروت وماروت.

منهج البحث: انتهج البحث منهجًا يجمع بين التحليل والنقد من خلال الآتي:

١. عرض مذاهب العلماء في القضايا موضوع البحث.
٢. تحليل مذاهب العلماء ومحاولة نقد ما ترجح للباحث عدم صحته للوصول إلى الرأي الراجح.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث ومنهج الدراسة تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين كالآتي: المقدمة، وتشتمل على موضوع البحث وأهميته وأسباب اختياره ومنهج الدراسة وخطة البحث.

في التمهيد: عرضت للمعنى الإجمالي للآيات.

المبحث الأول: عصمة الأنبياء والملائكة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عصمة الأنبياء.

المطلب الثاني: عصمة الملائكة.

المبحث الثاني: السحر حقيقته وأحكامه، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف السحر.

المطلب الثاني: حقيقة السحر

المطلب الثالث: حكم السحر.

المطلب الرابع: حكم الساحر.

المطلب الخامس: النشرة.

المطلب السادس: مفهوم الإذن في قوله تعالى: (وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ).

وفي الخاتمة: ذكرت نتائج البحث وأهم توصياته. ثم وضعت فهرسًا للمراجع.

الدراسات السابقة: المسائل المعروضة في البحث ليست جديدة؛ إذ تحقيق الجدة في مثل هذه الدراسات أمر فيه صعوبة، والجديد هو أن تكون الآية هي الأصل، ثم يستنبط منها المسائل العقيدة، ولم أقف على بحث علمي تعرض لدراسة الآية بعينها، وذكر المسائل العقدية التي اشتملت عليها، وقد تعرض العلماء لبعض هذه لمسائل عند تفسيرهم للآية الكريمة، أو في معرض الاحتجاج بها.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

التمهيد: المعنى الإجمالي للآية

قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٠١].

قال البغوي: واتبعوا، يعني اليهود ما تتلوا الشياطين، أي: ما تلت، على ملك سليمان، أي: في ملكه وعهده، أنه كان يضبط ملكه بالسحر، وفشا في الناس أن سليمان كان ساحرًا فلما جاء محمد ﷺ برأ الله تعالى سليمان من ذلك، وأنزل في عذر سليمان: وما كفر سليمان: بالسحر، وقيل: لم يكن سليمان كافرا يسحر ويعمل به، ولكن الشياطين كفروا، يعلمون الناس السحر[١].

قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ تبرئة من الله لسليمان، ولم يتقدم في الآية أن أحدًا نسبه إلى الكفر، ولكن اليهود نسبته إلى السحر، ولكن لما كان السحر كفرًا صار بمنزلة من نسبه إلى الكفر[٢].

وَقَدْ ذكر المفسرون في تفسير الآية روايات موقوفة ومقطوعة محصلتها أنَّ الشياطين استخرجوا كتبًا بعد موت سليمان كان قد كتبها، وزادوا فيها سحرًا وكفرًا ونسبوه إليه، أو أنها كانت مما كتبوه زمن سليمان من السحر، وظفر به سليمان فدفنه فلما مات استخرجوه ونسبوه إليه[٣]. والله أعلم بحقيقة ما كان، والأصل تفسير الآية على ظاهرها، وعدم الخوض فيما لم يثبت به نص عن المعصوم ﷺ.

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن (١/ ١٤٨).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٤٣).

(٣) انظر هذه الآثار في تفسير الطبري (٢/ ٣١٣ وما بعدها).

قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ اختلف المفسرون في نوع (ما) على قولين: **الأول: أن ما نافية بمعنى الجحد**، فتأويل الآية على هذا واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان، ولا أنزل الله السحر على الملكين جبريل وميكائيل، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت. فيكون السحر من عمل الشياطين، وأنها تعلم الناس ذلك ببابل، وأن الذين يعلمونهم ذلك رجلان: اسم أحدهما هاروت والآخر ماروت.

الثاني: أن ما موصولة. وأن هاروت وماروت كانا ملكين أنزلا من السماء إلى الأرض اختبارًا وبلاء للناس، فكان من أمرهما ما كان .قال ابن جرير: والصواب من القول في ذلك قول من وجه ما التي في قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ إلى معنى الذي دون معنى ما التي هي بمعنى الجحد[1]. ثم شرع ابن جرير في الاستدلال على هذا القول ونقض قول من قال أن ما بمعنى النفي، وَأَطَالَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ، وبين أَنَّ هَارُوتَ وَمَارُوتَ مَلَكَانِ أنزلهما الله إلى الأرض، وأذن لهما في تعليم السحر، اختبارًا لعباده وامتحانًا، بعد أن بَيَّنَ لعباده أَنَّ ذلك مما يَنْهَى عَنْهُ عَلَى ألسنة الرسل، وذكر أَن هاروت وماروت مطيعان في تعليم ذلك؛ لأنهما امتثلا ما أُمرا به[2]. وقد ذكر المفسرون كثيرًا من الروايات التي تتحدث عن قصة هاروت وماروت وتبين حقيقتهما، ليس فيه شيء ثابت عن النبي ﷺ تركن إليه النفس، ويصح الاحتجاج به في بيان حقيقتهما، كما سيأتي بيان ذلك[3].

---

(1) تفسير الطبري (٢/ ٣٣٧).
(2) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٢٥).
(3) انظر: تفسير الطبري (١/ ٣٤٠ – ٣٤٨).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾ قال الواحدي: اختلفوا في تعليم الملكين السحر، فذكر أهل التفسير وأصحاب المعاني فيه وجهين: أحدهما: أنهما كانا لا يتعمدان تعليم السحر، ولكنهما يصفانه، ويذكران بطلانه، ويأمران الناس باجتنابه.

الوجه الثاني: أن الله ﷻ امتحن الناسَ بالملكين في ذلك الوقت، وجعل المحنةَ في الكفر والإيمان أن يقبل القائل تعلُّم السحر، فيكفر بتعلّمه، ويؤمن بترك التعلّم، ولله تعالى أن يمتحن عباده بما شاء، كما امتحن الله بنهر طالُوت في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. يدل على صحة هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾ أي: محنة من الله نُخبرك أنَّ عملَ السحر كفر بالله، وننهاك عنه، فإن أطعتنا في ترك العمل بالسحر نجوتَ، وإن عصيتنا في ذلك هلكتَ[1].

وقوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ أي: فيتعلم الناس من هاروت وماروت من علم السحر ما يتصرفون به فيما يتصرفون فيه من الأفاعيل المذمومة، ما إنهم ليفرقون به بين الزوجين مع ما بينهما من الخلطة والائتلاف. وهذا من صنيع الشياطين، كما رواه مسلم في صحيحه، من حديث الأعمش، عن أبي سفيان طلحة بن نافع، عن جابر بن عبدالله ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَضَعُ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ يَبْعَثُ سَرَايَاهُ فِي النَّاسِ، فَأَقْرَبُهُمْ عِنْدَهُ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ عِنْدَهُ فِتْنَةً، يَجِيءُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ: مَا زِلْتُ بِفُلَانٍ حَتَّى تَرَكْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. فَيَقُولُ إِبْلِيسُ: لَا وَاللَّهِ مَا صَنَعْتَ شَيْئًا. وَيَجِيءُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ: مَا تَرَكْتُهُ حَتَّى فَرَّقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ قَالَ: فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيهِ

[1] التفسير البسيط، الواحدي (٣/ ١٩٩- ٢٠١).

وَيَلْتَزِمُهُ، وَيَقُولُ: نِعْم أَنْتَ»[1] وسبب التفرق بين الزوجين بالسحر: ما يخيل إلى الرجل أو المرأة من الآخر من سوء منظر، أو خلق أو نحو ذلك أو عقد أو بغضه، أو نحو ذلك من الأسباب المقتضية للفرقة[2].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يعني وما المتعلمون من الملكين هاروت وماروت ما يفرقون به بين المرء وزوجه، بضارين –بالذي تعلموه منهما– من أحد من الناس إلا من قد قضى الله عليه أن ذلك يضره. فأما من دفع الله عنه ضره، وحفظه من مكروه السحر والنفث والرُّقى، فإن ذلك غير ضاره، ولا نائله أذاه[3].

وقوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ﴾ أي: يضرهم في دينهم، وليس له نفع يوازي ضرره. ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ أي: ولقد علم اليهود الذين استبدلوا بالسحر عن متابعة الرسول ﷺ لمن فعل فعلهم ذلك، أنه ما له في الآخرة من خلاق. أي: من نصيب.

وقوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ أي ولبئس البديل ما استبدلوا به من السحر عوضًا عن الإيمان، ومتابعة الرسل، لو كان لهم علم بما وعظوا به ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ أي: ولو أنهم آمنوا بالله ورسله واتقوا المحارم، لكان مثوبة الله على ذلك خيرًا لهم مما استخاروا لأنفسهم ورضوا به[4].

---

(1) صحيح مسلم (٤/٢١٦٧) (ج ٢٨١٣).
(2) تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٣ - ٣٦٤).
(3) تفسير الطبري (٢/ ٣٦١)، وانظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٤).
(4) تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٤).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

المبحث الأول

عصمة الأنبياء والملائكة

مما ورد في الآية الكريمة أمران:

الأول: نفي الكفر عن نبي الله سليمان عليه السلام وهذا يدعونا إلى الحديث عن مسألة: هل يجوز وقوع الكفر من الأنبياء قبل النبوة وبعدها، وهل الأنبياء معصومون من الكفر؟ وكذا ما دون الكفر من كبائر الذنوب وصغائرها هل يجوز وقوعها من الأنبياء أم لا؟

الثاني: نسبة تعليم السحر إلى الملكين هاروت وماروت، والسحر من أكبر الكبائر، فهل يتعارض ذلك مع ما ثبت في القرآن من عصمة الملائكة؟ وما توجيه العلماء للمعنى المراد في الآية؟

وفي هذا المبحث أبين حقيقة العصمة بالنسبة للأنبياء والملائكة، أقدم له بتعريف العصمة لغة واصطلاحًا.

تعريف العصمة لغة، واصطلاحا:

العصمة لغة: المنع. يقال: قد عصمت فلانًا من فلان: إذا منعته منه. قال الله ﷻ: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. معناه: لا مانع. وقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] فمعناه: يمنعك[(١)].

قال ابن فارس: «العين والصاد والميم أصل واحد صحيح يدل على إمساك

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، (١/ ٤٧٠)، وانظر: غريب الحديث، ابن قتيبة الدينوري، (١/ ٣٢٤).

ومنع وملازمة. والمعنى في ذلك كله معنى واحد. من ذلك العصمة: أن يعصم الله –تعالى– عبده من سوء يقع فيه. واعتصم العبد بالله –تعالى– إذا امتنع. واستعصم: التجأ»[1].

أما العصمة في الاصطلاح فاختلفت عبارات العلماء في التعبير عنها إلا أن ألفاظهم تؤول إلى معنى واحد، وهو حفظ الله ﷻ لعبده من مواقعة الذنوب أو الإصرار عليها وعدم التوبة منها[2].

وقد تكون العصمة مع عدم القدرة على الذنب كحال الملائكة المجبولين على الطاعة، وقد تكون مع القدرة على الذنب كحال من اصطفاه الله ﷻ للنبوة والرسالة، أما غير الأنبياء فغير معصومين من جميع الذنوب، وقد يوفّق الله من شاء من عبادة للعصمة من الذنوب في أغلب أحواله، لكنها لا تصل إلى درجة الأنبياء والرسل.

قال ابن تيمية رحمه الله: «بخلاف غير الأنبياء فإنهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء، ولو كانوا أولياء الله»[3].

---

(1) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، (٤/٣٣١)، لسان العرب، ابن منظور الأنصاري، (٢١/ ٤٠٣، ٤٠٤).

(2) انظر: إعلام المسلمين بعصمة النبيين، إسحاق بن عقيل المالكي (ص١٦)، عصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة، د ذياب العلوي، مجلة الدراسات العقدية (٢٠/ ١٨٢)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، (ص٥٧٠)، فتح الباري، ابن حجر (١١/٥٠١).

(3) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٩٠).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

المطلب الأول

عصمة الأنبياء

نفى الله ﷻ الكفر عن نبيه سليمان عليه السلام بقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ ومن ثم يكون حديثنا في هذا المطلب في عدة مسائل:

المسألة الأولى: عصمة الأنبياء من الكفر قبل النبوة وبعدها

أولاً: عصمة الأنبياء من الكفر قبل النبوة:

اختلف العلماء في عصمة الأنبياء من الكفر أو الشرك قبل النبوة على قولين:

الأول: أن الأنبياء والرسل غير معصومين من الشرك أو الكفر قبل النبوة خلا نبينا محمد ﷺ:

واستدلوا على أن الأنبياء والرسل غير معصومين من الشرك أو الكفر قبل النبوة بظاهر الآيات المخبرة أنهم كانوا على ملة أقوامهم.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أدلة هذا القول فقال: «قوله سبحانه: ﴿قَالَ الْمَلأ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨] ظاهره دليل على أن شعيبًا والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ ولقول شعيب: أنعود فيها ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾، ولقوله: ﴿قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِباً إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا فِيهَا. ولقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾ فدل على أن الله أنجاهم منها بعد التلوث بها؛ ولقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾، ولا يجوز أن يكون الضمير

عائدًا على قومه؛ لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾؛ ولأنه هو المحاور لهم بقوله: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ إلى آخرها، وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا (١٣)﴾[1].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «وأما قولهم: إن شعيبًا والرسل ما كانوا في ملتهم قط، وهي ملة الكفر، فهذا فيه نزاع مشهور، وبكل حال فهذا خبرٌ يحتاج إلى دليل سمعي أو عقلي، وليس في أدلة الكتاب والسنة والإجماع ما يخبر بذلك، وأما العقل: ففيه نزاع، والذي عليه نظار أهل السنة أنه ليس في العقل ما يمنع ذلك، وهذه المسألة تنازع فيها المتأخرون من المنتسبين إلى السنة والحديث، والمعتزلة»[2].

ويتبين لنا مما سبق أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرى أنه لا دليل سمعي على عصمة الأنبياء من الكفر قبل النبوة، وأن ظاهر الآيات السابقة تدل على أن بعضهم كانوا على ملة أقوامهم.

ومما احتج به من يرى عدم عصمة الأنبياء قبل النبوة ظاهر الآيات المخبرة عن نبينا محمد ﷺ أنه قبل الوحي كان ضالاً إلى أن هداه الله ﷻ كما قال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧]، وأنه ما كان يدري ما الكتاب ولا الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]، وأنه كان من الغافلين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنْ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، قالوا: فظاهر الآيات أنَّ النبي ﷺ لم يكن قبل النبوة

[1] مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٩).
[2] تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، ابن تيمية (١/ ١٨٠).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

يدري عن الإيمان والكتاب، ومن لا يدري كيف يؤمن[١].

قال الرازي -رحمه الله-: «اعلم أن بعض الناس ذهب إلى أنه كان كافرًا في أول الأمر، ثم هداه الله وجعله نبيًا، قال الكلبي: وجدك ضالاً يعني كافرًا في قوم ضلال فهداك للتوحيد، وقال السدي: كان على دين قومه أربعين سنة، وقال مجاهد: وجدك ضالاً عن الهدى لدينه، واحتجوا على ذلك بآيات أخر منها قوله: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنْ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقوله: (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ) [الزمر: ٦٥]» [٢].

وقد أنكر الأمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- قول من يقول بأنَّ النبي ﷺ كان على ملة قومه فروى الخلال عن حنبل بن إسحاق قال: قلت لأبي عبدالله من زعم أن النبي ﷺ كان على دين قومه قبل أن يبعث. فقال هذا قول سوء، ينبغي لصاحب هذه المقالة تحذر كلامه ولا يجالس. قلت: له إن جارنا الناقد أبو العباس يقول هذه المقالة. فقال: قاتله الله، أي شيء أبقى إذا زعم أن رسول الله ﷺ كان على دين قومه ... ماذا يحدث الناس من الكلام، هؤلاء أصحاب الكلام من أحب الكلام لم يفلح، سبحان الله سبحان الله لهذا القول، واستعظم ذلك، واحتج في ذلك بكلام لم أحفظه[٣].

وقد نقل ابن تيمية كلام الإمام أحمد مؤيدًا له ومستدلاً عليه إلى أن قال:

---

(١) عصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة، د. ذياب بن مدحل العلوي (٢٠/ ٢٠٠)، وانظر هذه الأقوال والرد عليها في اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٣٩١)، تفسير القرطبي (٢٠/ ٩٩).

(٢) تفسير الرازي (٣١/ ١٩٧).

(٣) السنة، الخلال (١/ ١٩٥).

«والمنقول أنه عليه السلام كان قبل النبوة يبغض عبادة الأصنام، ولكن لم يكن ينهى عنها الناس نهيًا عامًّا، وإنما كان ينهى خواصَّه[1] كما أنه لم يستلم صنمًا قط حتى أكرمه الله بالذي أكرمه[2] كان الله قد نزهه عن الأعمال المنكرة أعمال الجاهلية فلم يكن يشهد مجامع لهوهم، وكان إذا همَّ بشيء من ذلك ضرب الله على أذنه فأنامه، وقد روى البيهقي وغيره في ذلك آثارًا»[3].

غير أن ابن تيمية –رحمه الله– يرى أنه وإن كان النبي ﷺ قد عصم من الكفر قبل النبوة فلا يلزم أن يكون ذلك لكل نبي فيقول: «لكن هذا الذي جرى له لا يجب أن يكون مثله لكل نبي، فإنه أفضل الأنبياء، وسيد ولد آدم، والله سبحانه إذا أهَّلَ عبده لأعلى المنازل والمراتب رباه على قدر تلك المرتبة والمنزلة. فلا يلزم إن كان نَبِيٌّ قبل النبوة معصومًا من كبائر الإثم والفواحش صغيرها وكبيرها أن يكون كل نبي كذلك، ولا يلزم إذا كان الله قد بَغَّضَ إليه شرك قومه قبل النبوة، أن يكون كل نبي كذلك، فما عرف من حال نبينا وفضائله لا تناقض ما روي من أخبار غيره إذا كان دون ذلك، ولا يمنع كون ذلك نبيًا، ولكن الله فضل بعض النبيين على بعض، كما فضلهم في الشرائع والكتب والأمم، فهذا أصل يجب اعتباره»[4].

وسيأتي بيان معنى الآيات التي استدل بها من يرى أن النبي ﷺ كان على ملة قومه.

---

(1) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء (١/ ٢١٣).
(2) السابق (١/ ٢٢٢).
(3) السابق (١/ ٢٢٤).
(4) السابق (١/ ٢٣١).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

الثاني: أن الأنبياء والرسل معصومون من الكفر أو الشرك:

قال ابن تيمية: «وكثير من أهل السنة يقولون: إن الأنبياء معصومون من الكفر قبل النبوة، كما قال ذلك: ابن الأنباري، والزجاج، وابن عطية، وابن الجوزي، والبغوي»[(١)].

قال القاضي عياض: «ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحدًا نبيء واصطفي ممن عرف بكفر وشرك قبل ذلك، ومستند هذا الباب النقل، وقد استدل بعضهم بأن القلوب تنفر عمن كانت هذه سبيله، وأنا أقول إن قريشًا قد رمت نبينا بكل ما افترته، وعيَّر كفار الأمم أنبياءها بكل ما أمكنها واختلقته مما نص الله تعالى عليه أو نقلته إلينا الرواة، ولم نجد في شيء من ذلك تعييرًا لواحد منهم برفضه آلهته وتقريعه بذمه بترك ما كان قد جامعهم عليه، ولو كان هذا لكانوا بذلك مبادرين»[(٢)].

وقال القرطبي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] وحكاية تبري إبراهيم عليه الصلاة والسلام مما كان يشرك به قومه بقوله: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]: «غير جائز أن يكون لله تعالى رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو لله موحد، وبه عارف، ومن كل معبود سواه بريء»[(٣)].

وقد ذهب القاضي عبدالجبار وأبو هاشم من المعتزلة وآخرون إلى عصمة الأنبياء والرسل من الكفر فما دونه من كبائر الذنوب قبل البعثة، وذكر ذلك في

---

(١) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء (١/ ١٨١).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض. (٢/ ١١٠).

(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (٧/ ٢٥).

فصل عنونه بقوله: فصل في أن الكبائر وما يجري مجراها في التنفير لا يجوز عليهم قبل البعثة[1].

أما ما استدل به من قال بعدم عصمة الأنبياء من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ فقد أجاب عنه المفسرون من عدة وجوه أذكر منها:

الوجه الأول: أن أولئك الأنبياء –عليهم السلام– إنما نشأوا في تلك البلاد، وكانوا من تلك القبائل، وفي أول الأمر ما أظهروا المخالفة مع أولئك الكفار، بل كانوا في ظاهر الأمر معهم من غير إظهار مخالفة، فالقوم ظنوا لهذا السبب أنهم كانوا في أول الأمر على دينهم؛ فلهذا السبب قالوا: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾.

الوجه الثاني: أنهم أرادوا به قوم شعيب ممن آمن به؛ لأنهم كانوا كفارا فآمنوا فأجاب شعيب عنهم[2].

الوجه الثالث: لا يبعد أن يكون المعنى: أو لتعودن في ملتنا، أي إلى ما كنتم عليه قبل ادعاء الرسالة من السكوت عن ذكر معايبة ديننا، وعدم التعرض له بالطعن والقدح[3].

أما قوله تعالى في حق النبي ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧] أي ضالاً عن تفاصيل الإيمان؛ فلأنها لا تكون إلا بوحي، ولم يكن قبل النبوة وحي، لا أنه كان كافرًا مشركًا عابدًا للأوثان والعياذ بالله، ولو كان كذلك

---

(1) شرح الأصول الخمسة (ص: ٣٠٥).

(2) تفسير البغوي (٢/ ٢١٥).

(3) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب (١٩/ ٧٧)، تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (٣/ ٣٣٠)، اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٢١٤).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

لنقل، أو عيَّره المشركون بذلك؛ ولأن الله عصم نبيه من ذلك، وبغض إليه الأوثان كما ذكر ذلك أهل السير.

قال القرطبي –رحمه الله–: «أي غافلاً عما يراد بك من أمر النبوة، فهداك: أي أرشدك. والضلال هنا بمعنى الغفلة، كقوله جل ثناؤه: ﴿لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] أي: لا يغفل. وقال في حق نبيه: ﴿وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنْ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقال قوم: "ضَالاًّ" لم تكن تدري القرآن والشرائع، فهداك الله إلى القرآن، وشرائع الإسلام»[(١)].

والذي يراه الباحث ما ذهب إليه جمهور المفسرين وأكثر أهل السنة من أن الأنبياء معصومون من الكفر والشرك قبل النبوة، فلا يخلو حال النبي من ثلاثة أمور:

إما أنْ يكون على شريعة نبي سابق كأنبياء بني إسرائيل، فهذا لا يتصور وقوع الشرك منه، ولا ارتكاب فواحش الذنوب. وإما أنَّ يكون قد نشأ بين قوم كفار يعبدون الأصنام والأوثان، ويشركون بالله ﷻ ولم يبعث فيهم نذير، وليس عندهم بقايا شريعة سابقة، أو نشأ بين قوم كفار مشركين لكن عندهم بقايا رسالة سابقة. فالنوعان الأخيران وإن لم يكن معهم شرع فمعهم عقل راجح، وفطرة سليمة، وطبع مستقيم، ينفر من الشرك وعبادة الأوثان، فإنَّ الشرك وعبادة الأوثان تنفر منه الفطرة السليمة والعقول الراجحة، والأنبياء لهم نصيب وافر من ذلك، وقد اصطفاهم الله ﷻ وصنعهم على عينه، وخصهم بما يصلحون معه بعد ذلك أن يكون قادة لأممهم، وقدوة لهم.

(١) تفسير القرطبي (٢٠/ ٩٦).

ثانيًا: عصمة الأنبياء من الكفر بعد النبوة:

أجمع أهل السنة على أن الأنبياء معصومون من اعتقاد الكفر أو الشرك أو اعتقاد الباطل بعد النبوة؛ لأنَّ وظيفتَهم الأولى تصحيحُ الاعتقادِ الذي ينبني عليه العملُ، والدعوة إلى توحيد الله، والنهي عن الشرك به سبحانه.

قال الشوكاني: «ذهب الأكثر من أهل العلم إلى عصمة الأنبياء بعد النبوة من الكبائر، وقد حكى القاضي أبو بكر إجماع المسلمين على ذلك. وكذا حكاه ابن الحاجب وغيره من متأخري الأصوليين»[1].

أما قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

ففي الآية الأولى تقديم وتأخير، ومعنى الكلام: ولقد أوحي إليك لئن أشركت ليحبطنّ عملُك ولتكوننّ من الخاسرين، وإلى الذين من قبلك كذلك، أي: مثل الذي أُوحِي إليك منه. ومعنى قوله: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾ ولتكونن من الهالكين بالإشراك.

فإن قيل: إن الرسل معصومون من الوقوع في الشرك، ومن حبوط العمل، فكيف نفهم الآية الكريمة؟ والجواب عن ذلك من وجوه منها:

الأول: أن هذا على سبيل الفرض، والمحالات يصحّ فرضها لأغراض، فكيف بما ليس بمحال؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ

[1] إرشاد الفحول لتحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١/ ٩٨). وسيأتي مزيد من أقوال العلماء في ذلك.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٩٩]، يعني على سبيل الإلجاء، ولن يكون ذلك لامتناع الداعي إليه ووجود الصارف عنه[١].

الثاني: قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، قضية شرطية، والقضية الشرطية لا يلزم مِن صِدقها صِدق جزأيها، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولم يلزم من هذا صِدْق القول بأن فيهما آلهة وبأنهما قد فسدتا[٢].

الثالث: هذا الكلام من باب التعريض لغير الرسل؛ لأن الله سبحانه قد عصمهم عن الشرك، ووجه إيراده على هذا الوجه التحذير والإنذار للعباد من الشرك؛ لأنه إذا كان موجِبًا لإحباط عمل الأنبياء على الفرض والتقدير، فهو محبط لعمل غيرهم من أممهم بطريق الأولى. وقال غيره: إنما خاطبه بذلك لِيَعْرِف مَنْ دونَه أن الشِّرك يُحبِطُ الأعمال المتقدِّمة كلَّها، ولو وقع من نبيٍّ[٣].

المسألة الثانية: في عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدها:

أولاً: العصمة من الكبائر:

اختلف العلماء في عصمة الأنبياء من الكبائر قبل النبوة، قال القاضي عياض: «وقد اختلف في عصمتهم من المعاصي قبل النبوة، فمنعها قوم، وجوزها آخرون. والصحيح -إن شاء الله- تنزيههم من كل عيب، وعصمتهم

(١) الكشاف، للزمخشري، (٤/١٤٤).
(٢) تفسير الرازي (٢٧/١٢).
(٣) فتح القدير، الشوكاني (٤/٥٤٤).

من كل ما يوجب الريب، فكيف والمسألة تصورها كالممتنع، فإنَّ المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرر الشرع»[1].

وقد أجمع أهل السنة على أنَّ الأنبياء معصومونَ من الكبائر بعد النبوة، ذلك لأنَّ الكبيرةَ إنما تقع من الإنسان إيثارًا لشهوته ولذاته، والأنبياء يؤثرونَ محبةَ الله ﷻ والقرب منه على كلِ شيء، وقد وصفهم الله بالإمامةِ والمسارعةِ في الخيرات قال ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَةِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]. وقال ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

قال ابن بطال –رحمه الله–: «أجمعت الأمة على أنهم معصومون في الرسالة، وأنه لا تقع منهم الكبائر»[2]، وقال ابن عبدالبر –رحمه الله–: «إنه ﷺ لا يأتي بكبيرة أبدًا لا هو ولا أحد من الأنبياء؛ لأنهم معصومون من الكبائر صلوات الله عليهم»[3]؛ وقال ابن حجر –رحمه الله–: "والأنبياء معصومون من الكبائر بالإجماع»[4].

أما المعتزلة فقد ذكر القاضي عبدالجبار –رحمه الله– أن الأنبياء معصومون من الكبائر قبل النبوة وبعدها قال: «فصل في أن الكبائر لا تجوز على الأنبياء

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (٨/ ٦٩).
(2) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، (١٠/ ٤٣٩).
(3) الاستذكار، ابن عبدالبر المالكي، (٢/ ٤٩٦). وانظر أيضًا له: التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، ابن عبدالبر المالكي، (٢٢٦/٣).
(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (٨/ ٦٩).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

عليهم السلام في حال النبوة»[١]؛ أما قبل النبوة فقد فذكر القاضي أنهم معصومون منها، وذكر ذلك في فصل عنونه بقوله: «فصل في أن الكبائر وما يجري مجراها في التنفير لا يجوز عليهم قبل البعثة»[٢] وذكر أن أبا علي الجبائي قد خالف في هذه المسألة، وقال بجواز الكبيرة على الأنبياء قبل البعثة[٣].

أما الأشاعرة فقد ذهب جمهورهم إلى عدم عصمة الأنبياء قبل النبوة: قال الآمدي: «أما قبل النبوة فقد ذهب القاضي أبو بكر وأكثر أصحابنا وكثير من المعتزلة إلى أنه لا يمتنع عليهم المعصية كبيرة كانت أو صغيرة، بل ولا يمتنع عقلاً إرسال من أسلم وآمن بعد كفره»[٤]؛ وقد رجح الآمدي هذا القول بقوله: والحق ما ذكره القاضي[٥]؛ وما ذهب إليه الآمدي هو قول أكثر الأشاعرة ذكره الإيجي[٦] والرازي وقال هو قول أكثر أصحابنا[٧] وكذلك عبدالقاهر البغدادي[٨].

أما بعد النبوة فقد أجمع الأشاعرة على عصمة الأنبياء من الكبائر، قال الآمدي: «وأما بعد النبوة فالاتفاق من أهل الشرائع قاطبة على عصمتهم عن تعمد كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٥/ ٣٠١)، وانظر أيضا (١٥/ ٣٠٢).
(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار الهمذني (ص٣٠٥).
(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (ص٥٧٣، ٥٧٤)، مذاهب الإسلاميين، الدكتور عبدالرحمن بدوي، (ص ٤٧٨).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٦٩).
(٥) السابق (١/ ١٧٠).
(٦) المواقف، عضد الدين الإيجي (٣/ ٤١٥).
(٧) عصمة الأنبياء، الرازي (ص٤١).
(٨) أصول الدين، عبد القاهر البغدادي (ص١٨٩).

الرسالة والتبليغ عن الله تعالى»[1]؛ وظاهر قول الآمدي أنَّ الاتفاق بين أصحابه وقع على عصمتهم من تعمد الوقوع في الكبائر، أما عن طريق السهو والخطأ فجائز عندهم، وقد صرح بعد ذلك بوقوع الخلاف في ذلك[2]؛ وهو ما قرره الإيجي بقوله: «أما الكبائر عمدًا فمنعه الجمهور وأما سهوًا فجوزه الأكثرون»[3]. ولا يخفى أن قولهم بجواز وقوع الكبائر من الأنبياء سهوًا وخطأ مخالف لإجماع أهل السنة على المنع من ذلك.

ثانيًا: العصمة من الصغائر:

اختلف العلماء من أهل السنة في جواز وقوع الصغائر من الأنبياء بعد النبوة على قولين:

الأول: جواز وقوع صغائر الذنوب من الأنبياء من غير تعمد المخالفة؛ ولكن سهوًا وخطأ، فقد يفعل النبي الشيء يريد به وجه الله والتقرب إليه فيوافق خلاف ذلك، إلا أنهم لا يقرون عليها بل ينبهون فيتوبون ويستغفرون، فهم معصومون من الإقرار عليها، وهو قول أكثر العلماء[4]. وهو مذهب أكثر المعتزلة ذكره القاضي عبدالجبار، وذكر أن هذا مذهب أبي هاشم

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (١/ ١٧٠).

[2] الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (١/ ١٧٠).

[3] المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٣/ ٤١٥).

[4] انظر: منهاج السنة (٤٧٢/١)، شرح صحيح البخاري، ابن بطال (١٠/ ٤٤٠)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم (٤/ ٢٠ – ٣٠)، (٣/ ١٣٧)، الاستذكار، ابن عبد البر، (٢/ ٤٩٦). وانظر أيضا له: التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد (٢٢٦/٣).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

وأكثر المعتزلة[١]، وإليه ذهب أكثر الأشاعرة ذكره الآمدي[٢] الإيجي[٣].

قال النووي –رحمه الله–: «واختلفوا في وقوع غيرها من الصغائر منهم فذهب معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من السلف والخلف إلى جواز وقوعها منهم»[٤]. وقال ابن تيمية –رحمه الله–: «القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف ... بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول»[٥].

الثاني: عصمة الأنبياء من الصغائر؛ لأنهم أسوة وقدوة لأممهم، وأولوا ما ورد من النصوص التي ظاهرها نسبة الذنوب إلى الأنبياء واستغفارهم منها، وممن ذهب إلى ذلك القاضي عياض[٦] والرازي[٧] وأبو على الجبائي من المعتزلة[٨].

فإذا تبين أن مذهب أكثر العلماء جواز وقوع الصغائر من الأنبياء بعد النبوة، فمن باب أولى جواز وقوعها قبل النبوة.

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار (١٥/ ٢٨٠)، وانظر أيضًا شرح الأصول الخمسة له، (ص ٥٧٥).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (١/ ١٧١).

(٣) المواقف، الإيجي (٤١٥/٣).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي (٢/ ٥٤).

(٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣١٩/٤)، وانظر: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، الذهبي، (ص٥٠).

(٦) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض (٢/ ١٥٥).

(٧) انظر: عصمة الأنبياء، الرازي (ص٤٠).

(٨) المغني في أبواب التوحيد والعدل، التنبوات والمعجزات" (١٥/ ٣١٠)، وانظر أيضًا له شرح الأصول الخمسة (ص٥٧٦).

ويمكن إيجاز مجمل ما احتج به من يرى عدم جواز وقوع الصغائر من الأنبياء في أمرين:

الأمر الأول: أنَّ الله تعالى أمر باتباع الرُّسُلِ والتأسي بهم، والأمر باتباعهم يستلزمُ أن يكونَ كل ما صدر عنهم محلاً للاتباع، ولو جاز أن يقع الرسولُ ﷺ في معصيةٍ لحصل التناقض؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يجتمع في هذه المعصية التي وقعت من الرسول الأمر باتباعها وفعلها من حيث إننا مأمورون بالتأسي به، والنهي عن موافقتها من حيث كونها معصية[1]. ويمكن مناقشة هذا الاستدلال من وجهين:

الأول: أن هذا يكون صحيحًا لو كانت المعصية خافية غير ظاهرة بحيث تختلطُ بالطاعة، ولكن الله تعالى ينبِّهُ رسله، ويبينُ لهم المخالفة، ويوفقهم للتوبة منها من غير تأخير.

الثاني: أن النسخ واقع في بعض الآيات بنص قوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فإن بعض الآيات يقع فيها النسخ للحُكم، وليس هذا معارَض بالتأسي والاقتداء؛ لأنَّ التأسي والاقتداء يكون فيما لم يُنسخ أو فيما أُقِرَّ عليه، أما النسخ والعتاب على الفعل وتوجيه اللوم عليه فهو مانع من الاقتداء، فلا يجوز مثلاً أن نعمل بشيء قد نُسِخَ بدعوى التأسي، كما لا يجوز فِعل ما عوتب النبي فيه بدعوى التأسي، فالعتاب دليل على أنَّ خلاف المعاتب فيه هو السُّنَّة، كما أن النسخ دليل على أن الناسخ هو السنة.

---

[1] انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض (٢/ ١٤٦)، عصمة الأنبياء (ص٤٢، ص٤٣).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

الأمر الثاني: أن الذنوب تُنافي الكمال، وأنها نقص، لا يليق بالأنبياء[1].

والرد على ذلك أيضًا من وجوه:

الأول: أن الأصل في إثبات ذلك هو النقل، فإذا ثبت النقل فلا مجال للاجتهاد.

الثاني: أن المواضع التي ورد فيها نسبة الذنب إلى الأنبياء قليلة جدًا، وهي مشفوعة بتنبيههم عليها، ومن ثم فإنهم يسارعون إلى التوبة والمغفرة، والتوبة تغفر الذنب، ولا تُنافي الكمال، ولا يتوجه إلى صاحبها اللومُ.

الثالث: أن العبد في كثير من الأحيان يكون بعد توبته خيرًا منه قبل وقوعه في المعصية، ومعلوم أنه لم يقع ذنبٌ من نبي إلا وقد سارع إلى التوبة والاستغفار، فالأنبياء لا يُقَرُّونَ على ذنبٍ، ولا يُؤَخِّرُونَ توبةً، فالله عصمهم من ذلك، وهم بعد التوبة أكمل منهم قبلها.

الرابع: أن الذنب يورثُ صاحبه ذلاً لله ﷻ وتواضعًا له ومزيد استغفار وطلبًا للقربة منه سبحانه وتعالى، وهذا هو مقتضى الاقتداء والتأسي في المسارعة إلى التوبة والمغفرة.

وقد استدل من قال بجواز الصغائر على الأنبياء من أهل السنة بما ورد في القرآن والسنة مما ظاهره إثبات الذنوب للأنبياء واستغفارهم منها ومن ذلك:

١. قوله تعالى عن آدم عليه السلام: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، ، فهذا دليل على وقوع الذنب من آدم وأنه عوقب بالإخراج من الجنة، وأنَّ الله تاب عليه منه، ويمكن القول إن معصية آدم قبل نبوته، ومن ثم فلا حجة فيها على جواز وقوع الصغائر من الأنبياء بعد النبوة.

---

[1] انظر: تفسير الرازي (٣/ ٤٥٦، ٤٥٧).

٢. قوله تعالى عن موسى عليه السلام في قتله المصري: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ. قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٥-١٦]، فقد اعترف موسى عليه السلام بذنبه، وطلب المغفرة من الله بعد قتله القبطي، فغفر الله له ذنبه ويمكن القول أيضًا إن هذا وقع من موسى قبل النبوة، ومن ثم فلا حجة فيه.

٣. قال تعالى عن داود عليه السلام: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]؛ والآية تدل على أنه وقع منه ما استوجب لأجله طلب التوبة والمغفرة، وقد استجاب الله له.

٤. وقال الله عز وجل عن نوح عليه السلام عندما سأل الله عز وجل ما ليس له من نجاة ابنه: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنْ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]؛ ثم ذكر الله عز وجل مسارعة نبيه نوح عليه السلام إلى التوبة وطلب المغفرة بقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

٥. وقال عن يونس عليه السلام: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فدلَّ على أنَّه صَدَرَ منه ما يوجب العقاب، غير أنه سارع إلى التوبة وطلب المغفرة، فغفر الله له ونجاه مِن كَرْبِهِ.

كما استدل من جوز صغائر الذنوب على الأنبياء بما ورد من عتاب الله عز وجل

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

نبيه محمدًا ﷺ في أمور ذكرت في القرآن، منها:

١. معاتبته في تحريم العسل على نفسه[١] أو في تحريم إتيان أَمَتِهِ مَارِيَة القِبْطِيَّة رضي الله عنها[٢] المذكور في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ﴾ [التحريم: ١].

٢. عاتب الله نبيه في أَخْذِهِ الفدية مِن أسارى بدر[٣]؛ وقد كان اختيارُ النبيِّ ﷺ للعفو عن الأسرى أمرًا اجتهاديًّا منه بعد مشاورة أصحابه، وقد عوتب على ذلك.

٣. كما عوتب ﷺ في إعراضه عن ابن أم مَكتوم وفيه نزل قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾ [عبس١-٢][٤].

وقد ورد نسبة الذنب إلى نبينا ﷺ في عدة مواضع من كتاب الله مقرونة بطلب التوبة والاستغفار مثل قول تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، وقوله ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: ١٩]، وفي الحديث قوله ﷺ في صلاة التهجد من الليل: «... فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»[٥].

---

[١] أخرجه البخاري (٩/٣٧٤) رقم (٥٢٦٧)، ومسلم (١٠/٧٥ : ٧٧).

[٢] أخرجه الحاكم في "المستدرك"، (٢/ ٥٣٥)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

[٣] أخرجه مسلم (٣/١٣٨٣) (١٧٦٣)، وابن حبان (١١/ ١١٤) (٤٧٩٣).

[٤] أخرجه مالك (١/ ٢٠٣) (٨) عن عُرْوَة مرسلا، وقد أخرجه الترمذي موصولاً (٥/٤٣٢) (٣٣٣١) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنحوه، وقال الألباني: "صحيح الإسناد" صحيح سنن التِّرْمِذِيّ (٣/١٢٦) رقم ٢٦٥١).

[٥] أخرجه البخاري (٣/ ٣) (١١٢٠) (واللفظ له)، ومسلم (١/ ٥٣٢) (٧٦٩).

مما سبق يدل على جواز وقوع صغائر الذنوب من الأنبياء، والتي تحدثُ بسبب العوارض البشرية من النسيان والخطأ، وقد يفعل النبي الشيء يريد به وجه الله، والتقرب إليه فيوافق خلاف ذلك؛ ولذلك كان ﷺ دائمَ التوبة والاستغفار معلمًا بذلك أمته؛ ليقتدوا به؛ فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «وَالله إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ الله وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»[1].

المطلب الثاني

عصمة الملائكة

المسألة الأولى: التعريف بالملائكة وهاروت وماروت

أولاً: تعريف: الملك لغة واصطلاحًا:

لغة: المَلَكُ: الواحدُ من الملائكة، وقد تحذف الهاء، فيقال: مَلَائِك، وأصله مَلأَك بالهمز، فتُرك همزُه؛ لكثرة الاستعمال، وهو مأخوذ من الألوك والمألَكة والمأُلُكة، وهي الرسالة[2]، قال الخليل: «واجتمعوا على حذف همزته كهمزة يرى وقد يتمونه في الشعر»[3].

اصطلاحًا: هم خلق عظيم من خلق الله ﷻ وجند من جنده، خلقهم الله من نور، واصطفاهم لعبادته والقيام بأمره، وهم عبادٌ مطهَّرون معصومون من الذنوب والخطايا، لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، وهم

---

(1) أخرجه البخاري، (١١/ ١٠١) رقم (٦٣٠٧) وانظر الفصل في الملل والنحل لابن حزم (٤/ ٢).

(2) إصلاح المنطق، ابن السكيت (ص ٥٩)، المزهر في علوم اللغة: السيوطي، (٢/ ٢٢٠). تهذيب اللغة، ابن الأزهري الهروي (١٠/ ٢٠٢)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٤/ ٣٥٩)، لسان العرب، ابن منظور الأنصاري (١٠/ ٤٩٦).

(3) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (٥/ ٣٨١).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

الواسطة بين الله وخلقه في تصريف شؤون كونه دون أن يكون لهم استقلال بالتصرف في شيء من ذلك[١].

ثانيًا: في التعريف بهاروت وماروت:

ورد ذكر هاروت وماروت في القرآن الكريم في آية سورة البقرة موضوع البحث في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ كما ورد ذكرها في بعض الآثار التي تناقلها المفسرون ورواها بعض المحدثين، وهم في ذلك بين مسلِّم لها، معتقد صحة وقوعها، أو منكر لها مستبعد لوقوعها، ولا يزال الناس كذلك حتى زماننا الحاضر[٢].

وخلاصة القصة حسب ما ذكرت في كتب التفسير «إن آدم لما أهبطه الله تعالى إلى الأرض، قالت الملائكة: ربنا نحن أطوع لك من بني آدم. قال الله تعالى للملائكة هلموا ملكين من الملائكة حتى يهبط بهما إلى الأرض، فننظر كيف يعملان. قالوا: ربنا، هاروت وماروت. فأُهبطَا إلى الأرض، وَمُثِّلَتْ لهما الزُّهَرَةُ امرأة من أحسن البشر، فجاءتهما، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله، حتى تكلما بهذه الكلمة من الإشراك. حتى تكلما بهذه الكلمة من الإشراك. فقالا: والله لا نشرك بالله أبدًا. فذهبت عنهما ثم رجعت بصبي تحمله، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله، حتى تقتلا هذا الصبي، فقالا: والله لا نقتله أبدًا. فذهبت ثم رجعت بقدح خمر تحمله، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله، حتى تشربا هذا الخمر. فشربا فسكرا فوقعا عليها، وقتلا الصبي، فلما أفاقا، قالت المرأة: والله ما

---

[١] انظر: لوامع الأنوار، السفاريني (١/ ٤٤٦-٤٤٨)، عالم الملائكة الأبرار، د. عمر الأشقر (ص٩).

[٢] انظر: قصة هاروت وماروت في ميزان المنقول والمعقول، د. عيادة بن أيوب الكبيسي (ص٨).

تركتما شيئاً مما أبيتماه عَلَيَّ إلا قد فعلتماه حين سكرتما، فخيرا بين عذاب الدنيا والآخرة فاختارا عذاب الدنيا». وفي رواية: أن الزُّهَرة كانت امرأة جميلة من أهل فارس، وإنها خاصمت إلى الملكين هاروت وماروت، فراوداها عن نفسها، فأبت عليهما إلا أن يعلماها الكلام الذي إذا تكَلَّم المتكلم به يُعْرج به إلى السماء. فعلماها فتكلمت به فعرجت إلى السماء. فمسخت كوكبًا![1].

لقد تعرض العلماء من المتقدمين والمتأخرين لدراسة أسانيد تلك القصص الواردة في هاروت وماروت، وقد تبين لهم أن جميع الروايات المرفوعة ضعيفة واهية، لا تصلح للاحتجاج، وأنها من الإسرائيليات. وقد تعرض ابن كثير في التفسير والتاريخ لذكر هذه الروايات ونقدها، ثم قال عقبها في التفسير: «وقد روى في قصة هاروت وماروت جماعة من التابعين كمجاهد وَالسُّدِّيّ والحسن البصري وقتادة وأبي العالية وَالزُّهْرِيِّ وَالرَّبيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل؛ إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال»[2]. وقال في التاريخ: «فهذا أظنه من وضع الإسرائيليين، وإن كان قد أخبر به كعب الأحبار، وتلقاه عنه طائفة من

---

(1) انظر هذه الروايات عند الطبري في التفسير (٢/ ٤٠٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ١٩٠)، وابن كثير في التفسير (١/ ٣٤٤).

(2) تفسير ابن كثير (١/ ٣٧٠).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

السلف فذكروه على سبيل الحكاية والتحديث عن بني إسرائيل»[١].

وقد تبعه في هذا أبو السعود[٢] والآلوسي[٣] وأحمد شاكر حيث قال بعد أن درس الروايات عن ابن عمر –رضي الله عنهما– : «وكل هذا يرجح ما رجحه ابن كثير أن الحديث من قصص كعب الأحبار الإسرائيلية، وأنه ليس مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وأن مَنْ رفعه فقد أخطأ ووهم؛ لأنَّ الذين رووه من قصص كعب الأحبار أحفظ وأوثق ممن رووه مرفوعًا. وهو تعليل دقيق من إمام حافظ جليل»[٤].

وممن تعرض لجمع الروايات ونقدها من المعاصرين الدكتور عيادة بن أيوب الكبيسي، وخلص من دراسته لها أن الروايات المرفوعة معلولة واهية لا يصح الاحتجاج بشيء منها[٥].

وقال القاضي عياض: «فما احتج به من لم يوجب عصمة جميعهم قِصَّة هاروت وماروت وما ذكر فيها أهل الْأَخْبَار ونقلة المفسرين وَمَا رُوِي عَن علي وابن عباس في خبرهما وابتلائهما، فاعلم أكرمك اللَّه أَنّ هَذِه الأَخْبَار لم يرو منها شيء لا سقِيم ولا صحيح عَن رَسُول اللَّه ﷺ وليس هو شيئًا يُؤْخَذ بِقِيَاس .. وهذه الْأَخْبَار من كُتُب اليَهُود وَافْتِرَائِهِم كَمَا نَصَّه اللَّه أَوَّل الآيات مِن افترائهم

---

(١) البداية والنهاية (١/ ٨٣).
(٢) إرشاد العقل السليم (١/ ١٣٨).
(٣) تفسير الآلوسي (١/ ٣٣٩).
(٤) مسند أحمد، تحقيق أحمد شاكر (٥/ ٤١٧).
(٥) قصة هاروت وماروت في ميزان المنقول والمعقول، د عيادة الكبيسي ص٢٥.

بذلك على سليمان عليه السلام وتكفيرهم إياه، وقد انطوت القصة على شُنَع عَظِيمَة»[1].

ثالثًا: في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ اختلف المفسرون في نوع (ما) على قولين:

الأول: أن ما نافية بمعنى الجحد. وممن انتصر لذلك القرطبي حيث قال: «وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ، وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ، فَهَارُوتُ وَمَارُوتُ بَدَلٌ مِنَ الشَّيَاطِينِ فِي قَوْلِهِ: "وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا". هذا أولى ما حملت عليه الآية من التأويل، وأصح ما قيل فيها، ولا يلتفت إلى سواه»[2].

ولا يخفى ما في قوله من التكلف، وحمل للآية على غير ظاهرها بغير دليل يؤيده، وقد أجاد الآلوسي في التعليق عليه بقوله: «وأعجب من قوله هذا قوله: "وهذا أولى ما حملت عليه الآية من التأويل، وأصح ما قيل فيها، ولا تلتفت إلى ما سواه". ولا يخفى لدى كل منصف أنه لا ينبغي لمؤمن حمل كلام الله –تعالى– وهو في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة – على ما هو أدنى من ذلك، وما هو إلا مسخ لكتاب الله تعالى عز شأنه وإهباط له عن شأوه»[3].

الثاني: أن ما موصولة. وأن هاروت وماروت كانا ملكين، أنزلا من السماء إلى الأرض اختبارًا وبلاءً للناس فكان من أمرهما ما كان.

---

(1) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض اليحصبي (٢/ ١٧٦).

(2) تفسير القرطبي (٢/ ٥٠).

(3) تفسير الآلوسي (١/ ٣٤١).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

قال ابن جرير: «والصواب من القول في ذلك عندي، قول من وجه "ما" التي في قوله ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ إلى معنى "الذي"، دون معنى "ما" التي هي بمعنى الجحد». ثم شرع ابن جرير في الاستدلال على هذا القول ونقض قول من قال أن ما بمعنى النفي، وَأطال القول في ذلك، وبين أَنَّ هارُوت وَمَارُوت ملكانِ أنزَلَهُما اللَّهُ إِلَى الأَرضِ، وَأذن لهما تعليم السحر.

قال رحمه الله: «وإنما اخترت ذلك، من أجل أن "ما" إن وجهت إلى معنى الجحد، تنفي عن "الملكين" أن يكونا منزلاً إليهما،. ولم يخل الاسمان اللذان بعدهما – أعني "هاروت وماروت"– من أن يكونا بدلاً منهما وترجمة عنهما، أو بدلاً من "الناس" في قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾، وترجمة عنهما. فإن جعلا بدلاً من "الملكين" وترجمة عنهما، بطل معنى قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾؛ لأنهما إذا لم يكونا عالمين بما يفرق به بين المرء وزوجه، فما الذي يتعلم منهما من يفرق بين المرء وزوجه؟ وبعد، فإنَّ "ما" التي في قوله ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾، إن كانت في معنى الجحد عطفًا على قوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانَ﴾، فإن الله جل ثناؤه نفى بقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانَ﴾، عن سليمان أن يكون السحر من عمله أو من علمه أو تعليمه. فإن كان الذي نفى عن الملكين من ذلك نظير الذي نفى عن سليمان منه –وهاروت وماروت هما الملكان– فمن المتعلَّم منه إذًا ما يفرق به بين المرء وزوجه؟ وعمن الخبر الذي أخبر عنه بقوله ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ إن خطأ هذا القول لواضح بين.

وإن كان قوله "هاروت وماروت" ترجمة عن "الناس" الذين في قوله: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾، فقد وجب أن تكون الشياطين هي التي تعلم هاروت وماروت السحر، وتكون السحرة إنما تعلمت السحر من هاروت وماروت عن تعليم الشياطين إياهما. فإن يكن ذلك كذلك، فلن يخلو" هاروت وماروت" –عند قائل هذه المقالة– من أحد أمرين:

إما أن يكونا ملكين، فإن كانا عنده ملكين، فقد أوجب لهما من الكفر بالله والمعصية له بنسبته إياهما إلى أنهما يتعلمان من الشياطين السحر ويعلمانه الناس، وإصرارهما على ذلك ومقامهما عليه –أعظم مما ذكر عنهما أنهما أتياه من المعصية التي استحقا عليها العقاب. وفي خبر الله عز وجل عنهما– أنهما لا يعلمان أحدًا ما يتعلم منهما حتى يقولا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ – ما يغني عن الإكثار في الدلالة على خطأ هذا القول.

أو أن يكونا رجلين من بني آدم. فإن يكن ذلك كذلك، فقد كان يجب أن يكونا بهلاكهما قد ارتفع السحر والعلم به والعمل من بني آدم؛ لأنه إذا كان علم ذلك من قبلهما يؤخذ ومنهما يتعلم، فالواجب أن يكون بهلاكهما وعدم وجودهما، عدم السبيل إلى الوصول إلى المعنى الذي كان لا يوصل إليه إلا بهما.

وفي وجود السحر في كل زمان ووقت، أبين الدلالة على فساد هذا القول. وقد يزعم قائل ذلك أنهما رجلان من بني آدم، لم يعدما من الأرض منذ خلقت، ولا يعدمان بعد ما وجد السحر في الناس، فيدعي ما لا يخفى بُطوله.

فإذْ فسدت هذه الوجوه التي دللنا على فسادها، فبَيِّنٌ أن معنى ﴿مَا﴾ التي في قوله ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ بمعنى "الذي"، وأن" هاروت وماروت" مترجم

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

بهما عن الملكين؛ ولذلك فتحت أواخر أسمائهما، لأنهما في موضع خفض على الرد على "الملكين". ولكنهما لما كانا لا يجران، فتحت أواخر أسمائهما»[١].

رابعًا: هل يجوز إنزال السحر على الملكين لتعليمه للناس؟

وقد أجاب عن ذلك الإمام أبو جعفر الطبري حيث قال: إن قال لنا قائل: «وهل يجوز أن ينزل الله السحر، أم هل يجوز لملائكته أن تعلمه الناس؟

قلنا له: إن الله ﷻ قد أنزل الخير والشر كله، وبين جميع ذلك لعباده، فأوحاه إلى رسله، وأمرهم بتعليم خلقه وتعريفهم ما يحل لهم مما يحرم عليهم. وذلك كالزنا والسرقة وسائر المعاصي التي عرفهموها، ونهاهم عن ركوبها. فالسحر أحد تلك المعاصي التي أخبرهم بها، ونهاهم عن العمل بها. فليس في إنزال الله إياه على الملكين، ولا في تعليم الملكين من علماه من الناس، إثم، إذ كان تعليمهما من علماه ذلك، بإذن الله لهما بتعليمه، بعد أن يخبراه بأنهما فتنة، وينهاه عن السحر والعمل به والكفر. وإنما الإثم على من يتعلمه منهما ويعمل به، إذ كان الله تعالى ذكره قد نهاه عن تعلمه والعمل به. ولو كان الله أباح لبني آدم أن يتعلموا ذلك، لم يكن من تعلمه حرجا، كما لم يكونا حرجين لعلمهما به إذ كان علمهما بذلك عن تنزيل الله إليهما»[٢].

ويقول الطبري في موضع آخر مبينًا المعنى نفسه: «وكيف يجوز لملائكة الله أن تعلم الناس التفريق بين المرء وزوجه؟ أم كيف يجوز أن يضاف إلى الله تبارك وتعالى إنزال ذلك على الملائكة؟

---

[١] تفسير الطبري (٢/ ٣٣٧- ٣٣٩).

[٢] تفسير الطبري (٢/ ٣٣٣).

قيل له: إن الله جل ثناؤه عرف عباده جميع ما أمرهم به وجميع ما نهاهم عنه، ثم أمرهم ونهاهم بعد العلم منهم بما يؤمرون به وينهون عنه. ولو كان الأمر على غير ذلك، لما كان للأمر والنهي معنى مفهوم. فالسحر مما قد نهى عباده من بني آدم عنه، فغير منكر أن يكون جل ثناؤه علمه الملكين اللذين سماهما في تنزيله، وجعلهما فتنة لعباده من بني آدم –كما أخبر عنهما أنهما يقولان لمن يتعلم ذلك منهما: (إنما نحن فتنة فلا تكفر)– ليختبر بهما عباده الذين نهاهم عن التفريق بين المرء وزوجه، وعن السحر، فيمحص المؤمن بتركه التعلم منهما، ويخزي الكافر بتعلمه السحر والكفر منهما. ويكون الملكان في تعليمهما من علما ذلك لله مطيعين، إذْ كانا عن إذن الله لهما بتعليم ذلك من علماه يعلمان. وقد عبد من دون الله جماعة من أولياء الله، فلم يكن ذلك لهم ضائرا، إذ لم يكن ذلك بأمرهم إياهم به، بل عبد بعضهم والمعبود عنه ناه. فكذلك الملكان، غير ضائرهما سحر من سحر ممن تعلم ذلك منهما، بعد نهيهما إياه عنه، وعظتهما له، إذ كانا قد أديا ما أمر به بقيلهما ذلك»[1].

وقال الواحدي: وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ اختلفوا في تعليم الملكين السحر، فذكر أهل التفسير وأصحاب المعاني فيه وجهين:

أحدهما: أنهما كانا لا يتعمدان تعليم السحر، ولكنهما يصفانه، ويذكران بطلانه، ويأمران الناس باجتنابه، وكانا يعلمان الناس وغيرهم ما يُسألان عنه، ويأمران باجتناب ما حُرِّم عليهم، وطاعة الله فيما أُمروا به، ونهوا عَنْهُ. وفي ذلك حكمة؛ لأنَّ سائلاً لو سأل: ما الزنا؟ وما اللواط؟ لوجب

[1] تفسير الطبري (٢/ ٣٤٠).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

أن يوقف عليه، ويعلم أنه حرام، فكذلك مجاز إعلام الملكين الناس السحر، وأمرهما السائل باجتنابه بعد الإعلام والإخبار أنه كفر حرام

الوجه الثاني: أن الله ﷻ امتحن الناسَ بالملكين في ذلك الوقت، وجعل المحنةَ في الكفر والإيمان أن يقبل القائل تعلُّم السحر، فيكفر بتعلّمه، ويؤمن بترك التعلّم، ولله تعالى أن يمتحن عباده بما شاء، كما امتحن الله بنهر طالُوت في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. يدل على صحة هذا: قوله تعالى: ﴿إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾ أي: محنة من الله نُخبرك أنَّ عملَ السحر كفر بالله، وننهاك عنه، فإن أطعتنا في ترك العمل بالسحر نجوتَ، وإن عصيتنا في ذلك هلكتَ»[(١)].

قال البغوي –رحمه الله–: «والتأويل الثاني وهو الأصح: أن الله تعالى امتحن الناس بالملكين في ذلك الوقت، فَمَن شَقِي يتعلم السحر منهما، ويأخذه عنهما، ويعمل به فيكفر به، ومن سعد يتركه، فيبقى على الإيمان»[(٢)].

خامسًا: السبب في إنزال السحر على الملكين:

لم يرد نص صحيح صريح في سبب إنزال السحر على الملكين، وقد اجتهد العلماء في بيان علة ذلك، مع إقرارهم أنه كان ابتلاءً واختبارًا لعباده آنذاك.

قال أبو السعود –رحمه الله –: «والسبب في إنزال السحر على الملكين ابتلاءً من الله للناس كما ابتليَ قومُ طالوتَ بالنهر أو تمييزًا بينه وبين المعجزة لئلا يغترَّ به الناس، أو لأن السحرَة كثُرت في ذلك الزمان واستنبطت أبوابًا غريبةً من

(١) التفسير البسيط، الواحدي (٣/ ١٩٩– ٢٠١).

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن الحسين بن مسعود البغوي (١/ ١٤٨).

السحر، وكانوا يدّعون النبوةَ، فبعث الله تعالى هذين الملكين؛ ليعلّما الناس أبواب السحر حتى يتمكنوا من معارضة أولئك الكذابين وإظهارِ أمرِهم على الناس»[1].

المسألة الثانية: الرد على الشبهات الواردة على عصمة الملائكة.

من أخص صفات الملائكة أنهم عابدون لله منقادون لأمره، معصومون من الذنوب والمعاصي: فقد أخبر الله ﷻ عنهم بقوله: ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وقال ﷻ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، وهم لا يفتُرُون عن العبادة ولا يَسأَمون قال تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ. يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩-٢٠].

وقد ورد ما ظاهره يتعارض مع عصمة الملائكة:

الأول: ما ذكر عن هاروت وماروت من وقوع الذنب منهما كما ورد في بعض الروايات، وقد سبق بيان أنها روايات ضعيفة واهية، لا يصح الاحتجاج بشيء منها.

الثاني: ما ذكر في الآية الكريمة من تعليم هاروت وماروت للسحر.

والجواب أنهما فعلا ما أمرا به من تعليم الناس السحر؛ ليفرقوا بين ما يأتي به السحرة والمشعوذين وما يأتي به الأنبياء من المعجزة، وقد وقع تحذيرهم لمن يتعلم منهم السحر من استخدامه فيما يضر. وأنهما ابتلاء واختبار من الله لعباده كما سبق بيان ذلك.

---

[1] إرشاد العقل السليم لأبي السعود (١/ ١٣٨).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

الثالث: ما ورد من عصيان إبليس ورفضه السجود لآدم. فقد أخبر الله ﷻ أنه أَمَر الملائكة بِالسُّجُودِ لآدم فسجدوا إلا إبليس فقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث بينت الآية الكريمة أنَّ الله أمر الملائكة بالسجود فسجدوا، ثم استثنى إبليسَ من الاستجابة للأمر، ومن هنا اختلف العلماء في إبليس هل هو من الملائكة أم لا؟

قال الأشعري –رحمه الله–: «واختلف الناس هل ابليس من الملائكة أم لا. فقال قائلون هو منهم ولكنه أخرج عن جملتهم لما استكبر على الله ﷻ وقال قائلون ليس هو من الملائكة»[(١)].

واستدل القائلون إنه من الملائكة بأمرين:

الأول: أحاديث وآثار وردت في هذا المعنى تدل على أنه من جنس الملائكة.

الثاني: أنه أَمر بالسجود مع الملائكة فلولا أَنه مِنْ الملائكة مَا كَانَ مَأْمُورا بِالسُّجُود، وحيث وقع استثناؤه من الملائكة في كثير من الآيات، والْمَشْهُور فِي لُغَة الْعَرَب أن الِاسْتِثْنَاء لَا يكون من غير الْجِنْس. ولم يذكر أنه أمر مع الملائكة غيرهم، فدل على أن إبليس من أفرادهم، شمله الأمر الموجه إليهم[(٢)].

وذهب أكثر العلماء أنه ليس من الملائكة بل من الجن وهو الصحيح. والأدلة على ذلك:

---

(١) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري (ص ٤٤١).

(٢) آكام المرجان في أحكام الجان، بدر الدين بن تقي الدين الشبلي (ص ٢٠٩)، انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٠٨).

الأول: أن الله تعالى أخبر عن إبليس اللعين أنه كان من الجن وليس من الملائكة قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنْ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠].

الثاني: أنَّ الجنَّ خُلِقُوا من مارج من نار والملائكة خُلقت من نور، كما ثبت عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»[1]، وقال إبليس عن نفسه: ﴿قالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [ص: ٧٦]

الثالث: أنَّ اللهَ تعالى أخبرَ عن الملائكة أنهم: ﴿لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] وإبليس قد وقعت منه المعصية.

الرابع: أنَّ اللهَ وصف الملائكة بقوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وإبليس تكبر عن عبادة الله برفضه الاستجابة لما أمره به، والملائكة لا يتكبرون.

الخامس: الملائكةُ لا ذريةَ لها؛ لأنَّ الذريةَ إنما تتوالد من الأنثى، وليس في الملائكة أنوثة؛ حيثَ أنكرَ الله تعالى على من ادعى ذلك بقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] وإذا انتفت عنهم الأنوثة انتفى عنهم التوالد. وإبليس له ذرية لقوله تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠] وهذا صريحٌ في إثباتِ الذريةِ له فكيف يكون مَلَكًا والملك لا ذرية له.

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٩٤) (٢٩٩٦).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

فإن قيل: إن لم يكن من الملائكة فلم استثناه الله من الملائكة ولم عاتبه على ترك السجود والأمر كان موجهًا إلى الملائكة؟

فالجواب: أن القرآن بيَّنَ أن الأمر بالسجود كان أمرا عامًّا للملائكة وأمرا خاصًّا لإبليس باعتباره من الجن بدليل قوله تعالى: ﴿قالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. قال أهل اللغة لا يلزم أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وقد يختلف الجنسان، ويصح الاستثناء، فهو قد اشترك معهم في الأمر في السجود وإن اختلف معهم في الجنس (وهو ما يسمه النحاة: الاستثناء المنقطع)[١]، والله أعلم.

أما الأحاديث والآثار التي استدلوا بها على أنه من الملائكة فيكفي في ردها مخالفتها لصريح القرآن، إضافة لذلك أنه أقوال لبعض السلف، أكثرها منقول عن الإسرائيليات ليس فيه نص عن المعصوم ﷺ. قال ابن كثير بعد أن نقل بعض هذه الأقوال والآثار: «وَقَدْ رُوِي فِي هَذَا آثَارٌ كَثِيرَةٌ عَنِ السَّلَفِ، وَغَالِبُهَا مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي تُنْقَلُ لِيُنْظَرَ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِ كَثِيرٍ مِنْهَا. وَمِنْهَا مَا قَدْ يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْحَقِّ الَّذِي بِأَيْدِينَا، وَفِي الْقُرْآنِ غُنْيَةٌ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكَادُ تَخْلُو مِنْ تَبْدِيلٍ وَزِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ»[٢].

قال ابن عثيمين –رحمه الله–: «إبليس ليس من الملائكة؛ لأنَّ إبليس خلق من نار والملائكة خلقت من نور، ولأن طبيعة إبليس غير طبيعة الملائكة، فالملائكة وصفهم الله –تعالى– بأنهم: (لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) [التحريم: ٦] ووصفهم الله –تعالى– بقوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ

[١] انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، (ص ٢٦٦، ٢٦٧).

[٢] تفسير ابن كثير (٥/ ١٦٨).

عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]. أما الشيطان فإنه على العكس من ذلك فإنه كان مستكبرًا كما قال –تعالى–: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] ولكن لما وجه الخطاب إلى الملائكة بالسجود لآدم وكان إبليس من بينهم –أي معهم مشاركًا لهم في العبادة– وإن كان قلبه –والعياذ بالله– منطويًا على الكفر والاستكبار صار الخطاب متوجهًا إلى الجميع فلهذا صح استثناؤه منهم»[(١)].

المبحث الثاني

السحر "حقيقته وأحكامه"

المطلب الأول: تعريف السحر

أولاً: السحر لغة:

كل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر. وقد (سَحَرَهُ) يَسْحَرُهُ بالفتح (سِحْرًا) بالكسر، والجمع أسحار وسحور[(٢)]، قال الأزهري: وأصل السحر صرف الشيء عن حقِيقته إِلى غيره، فكأن السَّاحر لما أَرَى الباطل فِي صورة الحق، وخيل الشيء على غير حقيقته، قد سحر الشيء عن وجهه أَي صرفه. وقال الفراء فِي قوله تعالى: ﴿فَأَنَّا تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩] ؛ معناه فأنى تصرفون، وقال يونس: تقول العرب للرجل مَا سَحَرَك عن وجه كذا وكذا أَي ما صرفك عنه؟ وما سحرك عنا؟ أَي مَا صرفك؟[(٣)].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل لابن عثيمين (١/ ٢٨٦).

(٢) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي (١/ ١٤٣).

(٣) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي (١/ ١٤٣).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

وقوله ﷺ: إِن مِن البيان لسحرًا؛ قَالَ أَبو عُبَيد: كأَن المعنى، والله أعلم، أنه يبلغ من ثنائه أنه يمدح لإنسان فيصدق فيه حتى يصرف القلوب إلى قوله، ثم يذمه فيصدق فيه حتى يصرف القلوب إلى قوله الآخر، فكأنه قَدْ سحر السامعين بذلك[١].

ثانيًا: السحر اصطلاحًا: هو عزائم ورقى يتوصل بها الساحر بالاستعانة بالجن والشياطين إلى التأثير على المسحور وإيقاع الضرر به.

قال ابن قدامة: «السحر: عزائم ورقى وعقد تؤثر فِي الأبدان والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه، وَيأخذ أحد الزوجين عن صاحبه. قال الله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢]، وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] إلى قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يعني: السواحر اللاتي يعقدن في سحرهن وينفثن في عقدهن»[٢].

المطلب الثاني
حقيقة السحر

اخُتلف في السحر هل له حقيقة أم لا؟ على قولين: فذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت، وله حقيقة وأثر. وذهبت المعتزلة وبعض أهل السنة إلى أنَّه توهمٌ وتخيلٌ ولا حقيقة له.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور (٤/ ٣٤٨).وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٢/ ٣٤٦).

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة المقدسي (٤/ ٦٤)، وانظر المغني له (١٢/ ٢٩٩).

القول الأول: وهو أن للسحر حقيقة وأثرًا وهو قول أهل السنة:

قال ابن قدامه –رحمه الله–: «والسحر له حقيقة، فمنه ما يقتل وما يُمرض، وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وطأها، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه»[(١)]. وقال القرطبي –رحمه الله–: «ذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت وله حقيقة»[(٢)]. ومن الأدلة التي استدل بها أهل السنة على ذلك[(٣)]:

الدليل الأول: قول الله ﷻ: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ .. الآية﴾ ووجه الاستدلال من الآية على أن للسحر حقيقة من وجوه:

الأول: أن الله سبحانه وتعالى قد أخبر فيها عن السحر، وأنه مما يعلم ويتعلم، وأن متعلمه يكفر بذلك، وهذه الصفات لا تكون إلا لماله حقيقة.

الثاني: أن الله تعالى قد أخبر بأن للسحر آثاراً محسوسة كالتفريق بين المرء وزوجه، والأثر دليل على وجود المؤثر، وأن له حقيقة.

الثالث: أنَّ الله تعالى أخبر بأن للسحر ضرراً لا يتحقق إلا بإذنه، والاستثناء دليل على حصول الآثار بسببه، والضرر أو الأثر لا يكون إلا مماله حقيقة[(٤)].

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] إلى قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]. ووجه الاستدلال: أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ في هذه السورة بالاستعاذة من شر النفاثات في العقد، وهن السواحر

(١) المغني ابن قدامة المقدسي (١٢/ ٢٩٩).
(٢) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي (٢/ ٤٦).
(٣) قد جمع هذه الأدلة د.عواد بن عبد الله المعتق في بحث له قيم بعنوان حقيقة السحر وحكمه في الكتاب والسنة، فهي مستفادة منه مع تصرف بالزيادة والنقص ورجوع إلى مواطن الإحالات.
(٤) حقيقة السحر وحكمه في الكتاب والسنة، د عواد بن عبد الله المعتق (ص ١٥١).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

اللاتي يعقدن في سحرهن وينفثن عليه، ولولا أن السحر له حقيقة لما أمر الله تعالى بالاستعاذة منه[١].

قال ابن قيم –رحمه الله–: «وقد دل قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ .. على تأثير السحر، وأنَّ له حقيقة، وقد أنكر ذلك طائفة من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: إنه لا تأثير للسحر البتة، لا في مرض ولا قتل ولا حل ولا عقد، قالوا: وإنما ذلك تخيل لأعين الناظرين لا حقيقة له سوى ذلك، وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف، واتفق عليه الفقهاء وأهل التفسير والحديث وأرباب القلوب من أهل التصوف، وما يعرفه عامة العقلاء والسحر الذي يؤثر مرضًا وثقلاً وحلاً وعقدًا وحبًا وبغضًا وتزيينًا وغير ذلك من الآثار موجود تعرفه عامة الناس، وكثير منهم قد علمه ذوقًا بما أصيب به منه»[٢].

الدليل الثالث: ما ثبت من حديث سحر لبيد بن الأعصم للنبي ﷺ وفيه أن رسول الله ﷺ كان يخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله[٣].

قال ابن قيم: «قد أنكر طائفة من الناس، وقالوا: لا يجوز هذا عليه، وظنوه نقصًا وعيبًا، وليس الأمر كما زعموا، بل هو من جنس ما يعتريه ﷺ من الأسقام والأوجاع، وهو مرض من الأمراض، وإصابته به كإصابته بالسم لا فرق بينهما»[٤].

---

[١] المغني، ابن قدامة (٨/ ١٣٣).

[٢] بدائع الفوائد، ابن قيم (٢/ ٢٢٧).

[٣] أخرجه البخاري (٧/ ١٣٦) (ح٥٧٦٣)، مسلم (٤/١٧١٩) (ح ٢١٨٩) ابن أبي شيبة (٥/ ٤١) (ح ٢٣٥١٩).

[٤] زاد المعاد، ابن قيم (٤/ ١١٤).

الدليل الرابع: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ»[1].

وجه الاستدلال: أن الرسول ﷺ أمرنا باجتناب السبع الموبقات، وعد منها السحر، بل جعله في المرتبة الثانية بعد الشرك بالله. مما يدل على أن له حقيقة[2].

الخامس: عن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ، وَلَا سِحْرٌ»[3].

وجه الاستدلال: أن الرسول ﷺ أرشدنا إلى ما فيه وقاية من السحر، ولا يتوقى إلا شيء له حقيقة وأثر، كما أنه قرنه بالسم والسم متفق بأن له حقيقة وأثراً فكذلك السحر[4].

السادس: قد اشتهر بين الناس وجود عقد الرجل عن امرأته حين يتزوجها، فلا يقدر على إتيانها، وحل عقده فيقدر عليها بعد عجزه عنها، حتى صار متوترًا لا يمكن جحده وروي من أخبار السحرة ما لا يكاد يمكن التواطؤ على الكذب فيه[5].

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٠) (ح٥٧٦٣)، مسلم (١/ ٩٢) (ح ٨٩).

(٢) حقيقة السحر وحكمه في الكتاب والسنة، د. عواد بن عبد الله المعتق (ص ١٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (٣/ ١٦١٨) (ح ٢٠٤٧) ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٣٦) (ح ٢٣٤٧٧).

(٤) حقيقة السحر وحكمه في الكتاب والسنة، د. عواد بن عبد الله المعتق (ص ١٥٥).

(٥) المغني: ابن قدامة (٨/ ١٣٣).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

القول الثاني: إنه ليس للسحر حقيقة وإنما هو ضرب من التخييل والتمويه:

وهو قول عامة المعتزلة، وأبو منصور الماتريدي، وابن حزم[١] وأبي جعفر الإستراباذي من الشافعية وأبي بكر الجصاص[٢]، وغيرهم.

قال القاضي عبدالجبار -رحمه الله- «السحر في الحقيقة لا يوجب المضرة؛ لأنه ضرب من التمويه والحيلة. وإنما يقع به التقريع والتخويف، فيؤدى ذلك إلى أمراض ومضار»[٣]. وقال الماتريدي -رحمه الله-: «السحر هو شيء يَأْخُذ البصر ثم يضمحل[٤].. وَالْأَصْل أَن الكهانة مَحْمُول أَكْثَرهَا على الْكَذِب والمخادعة وَالسحر على الشّبَه والتخييل»[٥]. قال القرطبي -رحمه الله -: «وذهب عامة المعتزلة وأبو إسحاق الإستراباذي من أصحاب الشافعي إلى أن السحر لا حقيقة له، وإنما هو تمويه وتخييل وإيهام لكون الشيء على غير ما هو به، وأنه ضرب من الخفة والشعوذة، كما قال تعالى ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦] ولم يقل تسعى على الحقيقة، ولكن قال(يخيل) وهذا لا حجة فيه، لأنا لا ننكر أن يكون التخييل وغيره من جملة السحر، ولكن ثبت وراء ذلك أمور جوزها العقل وورد بها السمع»[٦].

وقد استدل من أنكر أن للسحر حقيقة بما ورد في القرآن من أمر موسى مع السحرة من مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ

---

[١] انظر: الفصل في الملل والنحل، ابن حزم (١/ ١٢٠).
[٢] انظر: أحكام القرآن، الجصاص (١/ ٦٠).
[٣] متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار (ص ١٧٢).
[٤] التوحيد، الماتريدي (ص ١٨٩).
[٥] السابق (ص ٢٠٩).
[٦] الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، (٢/ ٤٦).

وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

وجه الاستدلال: قالوا الآية تدل على أن السحرة حاولوا إرهاب الناس وتخويفهم بأن خيلوا لأعين الناظرين أمراً لا حقيقة له مما يدل على أن السحر لا حقيقة له. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، فأخبر تعالى أن عمل أولئك السحرة إنما كان تخييلاً لا حقيقة له، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، فأخبر تعالى أنه كيد لا حقيقة له.

والجواب أن يقال لهم:

أولاً: الآيات دليل على أن للسحر حقيقة؛ إذ إنها دلت على أن للسحر أثراً في نظر المسحور حتى تخيل الشيء على خلاف ما هو عليه، وهو تأثير في إحساسهم، وإذا جاز فما الذي يحيل تأثيره في تغيير بعض أعراضهم وقواهم وطباعهم؟ وما الفرق بين التغيير الواقع في الرؤية والتغيير الواقع في صفة أخرى من صفات النفس والبدن؟ وعليه فالآيات حجة عليكم لا لكم.

ثانيًا: على التسليم بدلالة الآيات على التخييل فقط فإن هذا لا يمنع أن يكون غير التخييل من جملة السحر؛ لأنها لم تحصر السحر في التخييل، وإنما دلت على أن سحر سحرة فرعون ونحوهم كان من هذا النوع، ونحن لا ننكر أن يكون التخييل من أنواع السحر، وعلى ذلك فلا حجة في الآيات على نفي حقيقة السحر وتأثيره، والله أعلم[1].

[1] حقيقة السحر وحكمه في الكتاب والسنة، د عواد بن عبد الله المعتق ص ١٥١.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

المطلب الثالث

حكم السحر

السحر محرمٌ، وهو من أكبر الكبائر، تعليمه وتعلمه والعمل به، والذهاب إلى أهله، وهل هو كفر أم لا؟ اختلف العلماء في ذلك: فمنهم من ذهب أنه كفر، ومنهم من قال إنه ليس بكفر.

ومرجع الخلاف في ذلك إلى بيان حد السحر، وما يدخل فيه وما يخرج منه، وقد عدَّ العلماء من السحر أنواعًا متعددة بعضها أشد جرمًا من بعض، فمنها ما يصل للكفر، ومنها عدوان وفسق لا يصل إلى الكفر ومن هذه الأنواع.

الأول: ما كان فيه اعتقاد في الكواكب والنجوم بأن لها تصرفًا وتدبيرًا، واستعمال للجن والشياطين لإيقاع الضرر بالمسحور، فهذا لا يتوصل إليه إلا بالتقرب إلى الشياطين بأنواع القُرب، وعلى رأسها الكفر بالله.

الثاني: ما كان باستخدام أدوية وعقاقير وتدخين تؤثر في العقل والحواس.

الثالث: الشعوذة: وهي تقوم على خفة اليد، وسرعة الحركة، أو حيلة خفية لا يعلمها الناس، أو شخص مختبىء أو آلة يخفيها، فيرون الباطل في صورة الحق، أو الحق في صورة الباطل.

فأما النوع الأول فإليه ينصرف لفظ السحر عند الإطلاق فهو كفر، وعليه تنصرف النصوص الواردة في السحر، أما النوعان الآخران فهما محرمان لما يترتب عليهما من الباطل وإيقاع الضرر وخداع الناس. وإني أظن -والله أعلم- أن الساحر لا يستطيع التوصل إلى التأثير على المسحور وإيقاع الضرر به بمجرد الأدوية والعقاقير لكن يقترن بها نفث وعقد فيها تسخير للجن والشياطين

واستعانة بهم للوصول إلى ما أراد، فإن كان الأمر كذلك اتحد هذا النوع مع النوع الأول في حكمه.

قَالَ النووي –رحمه الله–: «عمل السحر حرام، وهو من الكبائر بالإجماع، وقد سبق في كتاب الإيمان أن رسول الله ﷺ عده من السبع الموبقات، وسبق هناك شرحه، ومختصر ذلك أنه قد يكون كفرا وقد لا يكون كفرًا بل معصية كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر كفر وإلا فلا، وأما تعلمه وتعليمه فحرام فإن تضمن ما يقتضي الكفر كفر وإلا فلا، وإذا لم يكن فيه ما يقتضي الكفر عزر واستتيب منه، ولا يقتل عندنا، فإن تاب قبلت توبته»[1].

وقال بدر الدين العيني الحنفي –رحمه الله–: «والذي نص عليه العلماء والفقهاء أَن تعلم السحر وتعليمه من الْكَبَائِر. .. واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويستعمله. فقال أبو حنيفَة وَمَالك وَأحمد: يكفر بذلك، وَعَن بعض الحنفية: إِن تعلمه ليتقيه أَو ليجتنبه فَلَا يكفر، وَمن تعلمه معتقدًا جَوَازه أَو أَن يَنْفَعهُ، كفر وكذا من اعْتقد أَن الشياطين تفعل له ما يشاء فهو كافر»[2].

وقَالَ الشافعي –رحمه الله–: «والسحر اسم جامع لمعان مختلفةٍ فيقال للساحر صف لنا السحر الَّذِي تسحر به، فإن كان ما يسحر به كلام كفر صريح استتيب منه، فإن تاب وإلا قتل، وأخذ ماله فيئًا، وإن كان ما يسحر به كلاما لا يكون كُفرًا وَكَان غير معروف، ولم يضر به أحدًا نُهِيَ عَنه، فإن عاد عُزِّر، وَإِن كان يعلم أنه يضر به أحدًا من غير قتل فعمد أن يعمله عزر»[3].

---

[1] شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٧٦).

[2] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (١٤/ ٦٣).

[3] الأم، محمد بن إدريس الشافعي(٢/ ٥٦٦، ٥٦٧).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

وقد بيَّن الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب –رحمه الله– أن الخلاف في حكم السحر لفظي يقول: «وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف، فإن من لم يكفر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك وليس كذلك، بل لا يأتي السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب»[(١)].

وقد دلت الآية موضوع الدراسة على أن السحر كفر من وجوه:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ فبين الله ﷻ أن الشياطين كفروا، ثم عقب ببيان سبب ذلك، وهو تعليمهم الناس السحر.

قالَ الحافظ ابن كثير: «وقد استدل بعضهم بهذه الآية على تكفير من تعلم السحر»[(٢)].

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾ وفتنة الملكين في تعليم الناس السحر، ويقولان للمتعلم لا تكفر، أي بتعلم السحر والعمل به.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ فبينت الآية أن تعلم السحر ضرر محض، لا نفع فيه بوجه من الوجوه، وأن صاحبه لا نصيب له في الآخرة، ولا يكون هذ إلا لما كان كفرًا.

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: ١٢٣٣هـ)، (ص٣٢٦)، وانظر أيضًا أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (٤/ ٥٠).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٣).

وقد ذهب الرازي –رحمه الله– في التفسير إلى جواز تَعَلُّمِ السِّحْرِ بل وجوبه حيث يقول: «إن العلم بالسحر غير قبيح ولا محظور: اتفق المحققون على ذلك؛ لأنَّ العلم لذاته شريف؛ وأيضًا لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَرِ: ٩] ولأن السحر لو لم يكن يعلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلم بكون المعجز معجزًا واجب، وما يتوقف على الواجب فهو واجب، فَهَذَا يقتضي أن يكون تَحْصِيل العلم بِالسِّحرِ واجبًا وما يكون واجبا كيف يكون حرامًا وقبيحًا»[(١)].

وقد تعقبه ابن كثير –رحمه الله– في تفسيره بعد أن نقله عنه بلفظه ثم قال: وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

أحدها قوله: «العلم بالسحر ليس بقبيح» إن عَنَى به ليس بقبيح عقلا، فمخالفوه من المعتزلة يمنعون هذا، وإن عَنَى أنه ليس بقبيح شرعًا ففي هذه الآية الكريمة يعني قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ﴾ تبشيع لعلم السحر. وفِي الصحيح «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»[(٢)]، وفي السنن «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً وَنَفَثَ فِيهَا فَقَدْ سَحَرَ»[(٣)].

---

(١) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (٣/ ٦٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود، (٤/٢٢٥ : ٢٢٦) رقم (٣٩٠٤) (بنحوه)، والترمذي، (١/٢٤٢ : ٢٤٥) رقم (١٣٥) (بنحوه)، والنسائي في "السنن الكبرى (٥/٣٢٣) رقم (٩٠١٧) (بنحوه)، وابن ماجه (١/٢٠٩) رقم (٦٣٩)، وأحمد في "مُسنده" (١٥/ ٣٣١) رقم (٩٥٣٦)، والحاكم في "المستدرك (١/ ٤٩) رقم (١٥) (واللفظ له)، وقال الحاكم عقبه : "هذا حديث صحيح على شرطهما جميعا"، وصححه الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (٩٨/٣) رقم (٣٠٤٧). وقوله في الصحيح وهم منه –رحمه الله–.

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٧/ ١٢٨) (ح ٤٠٩٠)، والطبراني في المعجم الوسيط من حديث الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه، وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع (ح ٥٧٠٢).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

وقوله «ولا محظور، اتفق المحققون على ذلك» كيف لا يكون محظورًا مع ما ذكرنا من الآية والحديث، واتفاق المحققين يقتضي أن يكون قد نص على هذا المسألة أئمة العلماء أو أكثرهم وأين نصوصهم على ذلك! !

ثم دخول علم السحر في عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَرِ: ٩] فيه نظر؛ لأنَّ هذه الآية إنما دلت على مدح العالمين العلم الشرعي، ولما قلت إن هذا منها!

ثم ترقيه إلى وجوب تعلمه؛ بأنه لا يحصل العلم بالمعجز إلا به ضَعِيف بل فاسد. لأن أعظم معجزات رسولنا عليه الصلاة والسلام هي القرآن العظيم الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ. ثُمَّ إن العلم بأنه معجز لا يتوقف على علم السحر أصلا، ثم من المعلوم بالضرورة أن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وعامتهم كانوا يعلمون المُعْجِزَ، ويفرقون بينه وبين غيره، ولم يكونوا يَعْلَمُونَ السحر، وَلاَ تَعَلَّمُوهُ، وَلَا عَلَّمُوهُ، والله أعلم[1].

قال الشنقيطي بعد ذكره كلام الرازي ورد ابن كثير عليه: «ولا يخفى أن كلام ابن كثير هذا صواب، وأن رده على الرازي واقع موقعه، وأن تعلم السحر لا ينبغي أن يختلف في منعه. لقوله جل وعلا: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ﴾ .. وبذلك كله تعلم أن قول ابن حجر في (فتح الباري): وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأمرين: إما لتمييز ما فيه كفر من غيره. وإما لإزالته عمن وقع فيه. فأما الأول: فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد، فإذا سلم الاعتقاد فمعرفة الشيء بمجرده لا تستلزم منعا. كمن يعرف كيفية عبادة أهل الأوثان

[1] تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٦).

للأوثان. لأن كيفية ما يعلمه الساحر إنما هي حكاية قول أو فعل، بخلاف تعاطيه، والعمل به. وأما الثاني: فإن كان لا يتم كما زعم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو الفسق فلا يحل أصلا، وإلا جاز للمعنى المذكور. اهـ خلاف التحقيق، إذ ليس لأحد أن يبيح ما صرح الله بأنه يضر، ولا ينفع، مع أن تعلمه قد يكون ذريعة للعمل به، والذريعة إلى الحرام يجب سدها كما قدمناه. قال في المراقي:

سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمُحَرَّمِ ... ... حَتْمٌ كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنْحَتِمِ[1].

هذا هو الظاهر لنا. والعلم عند الله تعالى»[2].

المطلب الرابع
حكم الساحر

هذه المسألة وهي حكم الساحر مبنية على المطلب الذي قبله، فمن قال بأن السحر كفر ذهب إلى كفر الساحر، وقتله ردة، وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة. ومن ذهب إلى التفصيل في حكم السحر فما كان منه كفر حكم بكفر الساحر وقتله ردة، وما كان دون ذلك فلا يكفر، وقد وقع الاتفاق على قتل الساحر الذي يتوصل لسحره باستخدام الجن والشياطين، أما ما كان دون ذلك فقد وقع الاختلاف في قتله، فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية إلى قتله،

---

[1] البيت من منظومة متن مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود في أصول الفقه رقم (٨٣٩) والمعنى متى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى المفسدة منع من ذلك الفعل، وكذلك يجب فتح الذريعة إلى الوجب ويندب فتحها إلى المندوب ويكره إلى المكروه.

[2] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (٤/ ٥٧).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

واستدلوا بعموم الأدلة الواردة عن الصحابة في ذلك، وذهب الشافعي إلى أنه لا يقتل إلا إذا قتل بسحره إنسانا فيقتل به.

قَالَ أبو حنيفة -رحمه الله-: «الساحر يقتل إذا علم أنه ساحر فقد حل دمه ولا يستتاب»[١]، وقال مالك -رحمه الله-: «الساحر الذي يعمل السحر، ولم يعمل ذلك له غيره، هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ [البقرة : ١٠٢] فَأَرَى أَنْ يُقْتَلَ ذَلِكَ، إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ نَفْسُهُ»[٢]. وقال الشافعي -رحمه الله-: «يقال للساحر صف السحر الذي تسحر به، فإن كان ما يسحر به كلام كفر صريح اُستُتِيبَ منه فإن تاب وإلا قتل، وأخذ ماله فيئًا، وإن كان ما يسحر به كلاما لا يكون كفرا وكان غير معروف ولم يضر به أحدا نهي عنه..»[٣]. وقال أحمد ابن حنبل -رحمه الله-: «إذا عرف بذلك فأقر يقتل، يعني الساحر»[٤].

والمروي عن الصحابة وتابعيهم بإحسان قتل الساحر. قال ابن قدامة: «وحد الساحر القتل. روي ذلك عن عمر وعثمان بن عفان، وابن عمر، وحفصة، وجندب بن عبدالله، وجندب بن كعب، وقيس بن سعد، وعمر بن عبدالعزيز. وهو قول أبي حنيفة ومالك. وهو قول ابن المنذر ورواية عن أحمد»[٥]. ومن هذه الآثار:

---

(١) عُيُون الْمَسَائِل، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ص٤١٢)، وانظر: أحكام القرآن، الجصاص (١/ ٦٥).

(٢) الموطأ رواية يحيى الليثي تحقيق د. بشار عواد (٢/ ٤٤٤).

(٣) الأم، محمد بن إدريس الشافعي (٢/ ٥٦٦، ٥٦٧).

(٤) مسائل عبد الله بن أحمد بن حنبل (ص ٤٢٧).

(٥) المغني، ابن قدامة (٩/ ٣٠). وانظر مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢٩/ ٣٨٥).

١. عن بَجَالَةَ بن عَبَدَة التَّميمي ﷺ: قال: «كُنْتُ كاتبًا لَجزْءِ بن مُعاوِيَةَ –عَمِّ الأَحْنفِ بن قيس– فجاء كتابُ عُمرَ قَبْلَ مَوتِهِ بسنةٍ أن اقتُلُوا كُلَّ ساحِرٍ وساحِرَةٍ، قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلاَثَ سَوَاحِرَ[١]. قال ابن قدامة عقب هذا الأثر: وهذا اشتهر فلم ينكر فكان إجماعًا»[٢].

٢. وعن ابن عمر ﷺ «أن جارية لحفصة سحرتها ووجدوا سِحْرَهَا فاعترفت به، فأمرت عبدالرحمن بن زيد فقتلها، فبلغ ذلك عثمان فأنكره، واشتد عليه، فأتاه ابن عمر فأخبره أنها سحرتها واعترفت به ووجدوا سحرها، فكأن عثمان إنما أنكر ذلك؛ لأنها قَتلت بغير إذنه»[٣].

٣. وعن يحيى «أن عامل عمان كتب إلى عمر بن عبدالعزيز في ساحرة أخذها، فكتب إليه عمر: إن اعترفت أو قامت عليها البينة فاقتلها»[٤].

قال الزركشي –رحمه الله– بعد ذكره للآثار في قتل الساحر: «وظاهر هذه الآثار القتل بكل حال»[٥].

وقال ابن عثيمين –رحمه الله–: «وأما قتل الساحر، فإن كان سحره كفرًا؛ قُتِل قتل ردة، إلا أن يتوب على القول بقبول توبته، وهو الصحيح، وإن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٨/٣) (٣٠٤٣)، أحمد (٣/ ١٩٦ : ١٩٧) (١٦٥٧)، وابن أبي شيبة (٤٦٧/٩) (٢٩٤٦٣). وأخرج طرفا منه البخاري (٢٥٧/٦) (٣١٥٦)، والترمذي (١٤٦/٤ : ١٤٧) (١٥٨٦). وصححه الألباني في "صحيح سنن أبي داود (٢٦٢٤).

(٢) المغني، ابن قدامة (٣١/٩).

(٣) أخرجه بسند صحيح ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥/ ٥٦١) (رقم ٢٨٩٨٠)، وعبد الرازق في "المصنف"٩/ ٤٧٧) (رقم ١٩٠١٨)، وأخرجه مالك (مختصرا) في "الموطأ"، بإسناده منقطع (٤٤٤/٢) رقم (٢٥٥٣)، وصححه ابن القيم كما في الزاد (٥/ ٥٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"، (٩/ ٤٦٦) (رقم ٢٩٤٦٠).

(٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٨٧)

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

كان سحره دون الكفر؛ قُتل قتل الصائل؛ أي: قُتل لدفع أذاه وفساده في الأرض، وعلى هذا يرجع في قتله إلى اجتهاد الإمام، وظاهر النصوص أنه يقتل بكل حال»[١].

المطلب الخامس
النُّشَرة

النُّشَرة لغة: بضم النون ضرب من الرقية والعلاج، يعالج به من كان يظن أن به مسًا من الجن، سميت نشرة لأنه ينشر بها عنه ما خامره من الداء: أي يكشف ويزال[٢].

واصطلاحًا: قال ابن القيم: «النَّشْرة: حَلّ السحرِ عن المسحور وهي نوعان: الأول: حل سحر بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان؛ وعليه يحمل قول الحسن فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور. والثاني: النشرة بالرقية وَالتَّعَوُّذَات وَالدَّعوات والأدوية المباحة فهذا جائز»[٣].

حكم النشرة: ذكر أهل العلم طرقًا يسلكها الناس لإبطال السحر وحله عن المسحور نذكر منها:

❖ **إحداها: الذهاب إلى السَّحَرَة والكُهَّان.**

وعلى هذا النوع يحمل ما روى جَابِرِ بْنِ عبدالله، قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (ص٣١٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٥/ ٥٤)، تاج العروس (١٤/ ٢١٧).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (٤/ ٣٠١).

النُّشْرَةِ، فَقَالَ: مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»[1] فهذا القسم حرامٌ لا يجوز البتة مهما بلغ الضرّ بالمسحور؛ وإن أدى إلى موته، فغاية ما في الموت انتهاء الأجل، ولا ينتهي إلا بقدر الله ﷻ فلن تموت نفس حتى تستوفي أجلها، فمن صبر واحتسب، واتخذ الأسباب الشرعية فعسى الله أن يفرج كربه، وله منه ﷻ الأجر والمثوبة، أما مَنْ ذهب إلى السحرة والكهان فإنه يبيع دينه، ويستجلب غضب ربه، ولا يأتيه إلا ما قَدَّرَهُ اللهُ له، ومن ثم يحرم الذهاب إلى السحرة، أو التقرب إليهم، أو الخوف منهم، أو اعتقاد أنهم يملكون إيصال نفع أو دفع ضر. أو إيصال ضر أو دفع نفع.

ومن ذهب إلى ساحر مصدقًا له فيما يقول فهو كافر، والدليل على ذلك ما أخرجه أصحاب السنن والحاكم عَنْ أبي هريرة قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»[2]. والسحر من جنس الكهانة بل أشد جرمًا منها. أما من ذهب إليهم غير مصدق لهم، فإنه لا يكفر ولكن لا تقبل له صلاة أربعين يومًا، كما ثبت ... عن بعض أمهات المؤمنين أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»[3]. وعن أبي موسى الأشعري قال: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ ولا مؤمنٌ بسحرٍ ولا قاطعٌ»[4].

---

(1) أخرجه أحمد في المسند (٢٢/ ٤٠) (ح١٤١٣٥) وبسنده أخرجه أبو داوود (٦/ ١٧)، وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند وعلى سنن أبي داوود، وانظر صحيح أبي داوود للألباني (ح ٣٨٦٨).

(2) صحيح، تقدم قريبًا.

(3) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤/ ١٧٥١) (٢٢٣٠)، وأحمد (١٩٧/٢٧) (١٦٦٣٨).

(4) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان ٥٠٧/١٣، رقم ٦١٣٧)، وصححه الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٥/ ٤٨١) رقم (٦١٠٤).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

❖ والثاني: بالرقية والتعوذات والأدوية والدعوات، وعلى هذا النوع يحمل ما ذكره البخاري في صحيحه قَالَ قَتَادَةُ: «قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ، أَوْ: يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيُحَلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: «لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ»[1]. وهذه هي السُّنَّة، فمَن ابتُلِيَ بشيء من السحر فينبغي عليه أن يحافظ على التالي:

أولاً: أن يتقرب إلى الله ﷻ بأداء الفرائض، والمحافظة على السنن، واجتناب المحرمات. فكلما كان الإنسان أقرب إلى ربه كلما كان أبعد من الشياطين، فقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنْ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، فبمقدار ما يحقق الإنسان من مفهوم العبودية لله ﷻ بمقدار ما يكون أقربَ إلى الله، وأبعد من الشيطان وقد قال الله ﷻ ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٧٦]، فهذا الضعف الشيطاني ضعف نسبيّ يزداد قوة وضعفًا بحسب من يواجهه هذا الشيطان، فعندما يواجه المؤمنَ قويَّ الإيمان الذي يحافظ على الفرائض والسنن وينشغل بذكر الله ويجتب المحرمات فإنه يكون أشد ما يكون من الضعف، فهو المغلوب المخذول لا محالة، أما عندما يواجه الكافر أو ضعيف الإيمان فإن ضعف الشيطان ينجبر بحسب ضعف إيمان هذا العبد، فيقوى عليه الشيطانُ فينهزم تارة وينتصر تارة بحسب قوة وضعف إيمان العبد.

ثانيًا: أنْ يحافظ على ذكر الله ﷻ والتضرع والابتهال إليه ﷻ في كل الأوقات أنْ يعافيَه، ويرفعَ عنه البلاء، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا

[1] باب هل يستخرج السحر (٧/ ١٣٧).

كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ويتلمس أوقاتِ الإجابة كثلث الليلِ الأخير، وبين الأذان والإقامة، وفي السجود، وأدبار الصلوات، فيُكثر من دعاء الله ﷻ والاستعانة والاستعاذة به، والتوسلِ إليه بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، ويسأله سبحانه أن يدله على موضع السحر، ليستخرجه ويتلفه، فإذا تم له ذلك بطل السحر بإذن الله.

قال ابن قيم –رحمه الله– في معرض حديثه عما روي عن رسول الله ﷺ في علاج السحر: «أحدهما – وهو أبلغها – استخراجه وإبطاله، كما صح عنه ﷺ أنه سأل ربه سبحانه في ذلك، فدل عليه، فاستخرجه من بئر.... فلما استخرجه ذهب ما به، حتى كأنما حتى كَأَنَّمَا أُنْشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فهذا من أبلغ ما يعالج به المطبوب، وهذا بمنزلة إزالة المادة الخبيثة وقلعها من الجسد بالاستفراغ»[1].

ثالثًا: أن يُكثر من قراءة القرآن، خاصة سورة البقرة، وآل عمران، وطه، ومريم، ويس، والصافات، والدُّخَان، والمعوِّذات، والآيات التي فيها ذكر الجنة والنار والوعيد للظالمين والبشرى للمؤمنين، والآيات التي فيها ذِكْر الجنّ كسورة الأحقاف، وسورة الجن، وأوائل سورة الأعراف، وغيرها، فالقرآن كله شفاء ودواء.

رابعًا: أن يطلبَ مَنْ يَرقيه، ويشترط في مَن يتعرَّض للرقية أن يكون ذا علم بالرقية، وما يجوز منها وما لا يجوز، وأن يكون صحيح العقيدة، مجانِبًا

[1] زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم (٤/ ١١٤).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

للبدع، محافظًا على أداء الفرائض، والالتزام بالسنة، والابتعاد عن المحرمات.

المطلب السادس

مفهوم الإذن في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ به من أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ﴾

ذكر العلماء أن إذن الله تعالى نوعان:

الأول: كوني: بمعنى المشيئة والخلق، ولا بد من وقوع ما أذِن الله تعالى فيه بهذا المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فإن ذلك بمشيئته وقدرته. وإلا فهو لم يشرعه، ولم يأذن فيه إذنًا شرعيًا، وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] فإن الذي أصابهم من القتل والجرح والتمثيل والهزيمة واقع بمشيئة الله وخلقه، غير أنه لم يرضاه ولم يأمر به. وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [التغابن: ١١]. أي بمشيئته وخلقه ابتلاء لكم لحكمة يعلمها الله.

والثاني: شرعي: وهو ما يتعلق بالشرع، والإباحة والإجازة؛ مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ أَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنْ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]؛ وقوله: ﴿يا أيها النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً. وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦] وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] فإن هذا يتضمن

إباحته لذلك وإجازته له، ورفع الجناح والحرج عن فاعله مع كونه بمشيئته وقضائه وهذا هو الإذن الكَائن بقدره وشرعه[1].

والفرق بينهما أن المأذون به شرعًا قد يقع، وقد لا يقع؛ وأما المأذون به قدراً فواقع لا محالة؛ ومن جهة أخرى: أن المأذون به شرعاً محبوب إلى الله ﷻ؛ والمأذون به قدرًا قد يكون محبوبًا، وقد يكون غير محبوب[2].

هذا مذهب أهل السنة، وقد خالفهم في ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة رأوا أن الإرادة تستلزم الرضا: أما المعتزلة فقد سووا بين الإرادة والأمر، ورأوا أن ما أراده الله فقد أذن به وأمر به ورضي عنه، وما لم يأذن به ولم يأمر به فلم يرده، فهو موجود في الكون بغير إرادته وإذنه، ومن ثم فالسحر واقع بغير إرادة الله وإذنه[3] والآية ترد عليهم لأنها أثبتت ضررا واقعا وأنه متعلق بإذن الله.

وأما الأشاعرة والماتريدية فقد سووا بين الإرادة والخلق، فرأوا أن كل ما كونه الله –تعالى– وأوجده في هذا الكون فقد أراده وأذن به ورضي عنه، ومن ثم فسروا الإذن في الآية بالإرادة والمشيئة كما فسره أهل السنة. والفرق بينهم وبين أهل السنة: أن أهل السنة أنهم يقولون إنه واقع بإرادة الله الكونية دون الإرادة الشرعية التي تقتضي الرضا والمحبة، أما الأشاعرة فالإرادة عندهم صفة قديمة تتعلق بكل موجود وتستلزم الرضا.

---

(1) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٤/ ٣٨٤)، تفسير الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٣١٦).

(2) تفسير الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٣١٧).

(3) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (١/ ١٩٩).

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: مبينًا مذهب الأشاعرة «ونعتقد أنَّ مشيئة الله تعالى ومحبته ورضاه ورحمته وكراهيته وغضبه وسخطه وولايته وعداوته كلها راجع إلى إرادته»[١]. وقال أيضا: «ويجب أن يعلم: أن الله مريد على الحقيقة لجميع الحوادث، والمرادات، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]»[٢]. وقال في الفرق بين الإرادة والمشيئة: «واعلم: أنه لا فرق بين الإرادة، والمشيئة، والاختيار، والرضى، والمحبة »[٣].

ومن فوائد الآية: أن الأسباب وإن عظمت لا تأثير لها إلا بإذن الله ﷻ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ومنها: أن قدرة الله ﷻ فوق الأسباب؛ وأنه مهما وجدت الأسباب. والله لم يأذن. فإن ذلك لا يؤثر؛ وهذا لا يوجب لنا أن لا نفعل الأسباب؛ لأنَّ الأصل أن الأسباب مؤثرة بإذن الله. ومنها: الإشارة إلى أنه ينبغي اللجوء إلى الله دائماً؛ لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾؛ فإذا علمت أن كل شيء بإذن الله فإنك تلجأ إليه سبحانه وتعالى في جلب المنافع، ودفع المضار[٤].

---

(١) الإنصاف للقاضي أبي بكر للباقلاني (ص٦).

(٢) السابق (ص١٠).

(٣) السابق (ص١٣).

(٤) تفسير الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٣٣٣).

الخاتمة

تناول البحث المسائل العقدية الرئيسة التي اشتملت عليها الآية الثانية بعد المائة من سورة البقرة، حيث تعرض للحديث عن حكم وقوع الكفر من الأنبياء قبل النبوة وبعدها، وكذا ما دون الكفر من الذنوب والمعاصي، كما تعرض للحديث عن عصمة الملائكة من خلال بيان حقيقة هاروت وماروت وتوجيه القول بتعليمهما السحر على الرغم من كونهما من الملائكة، وعلاقة ذلك بعصمة الملائكة، ثم تعرض البحث لبيان تعريف السحر، وبيان حقيقته وحكمه، وحكم الساحر، وكيفية حل السحر عن المسحور. ويمكن إجمال نتائج البحث في النقاط الآتية:

١. الأنبياء معصومون من الكفر وكبائر الذنوب قبل النبوة وبعدها، أمَّا صغائر الذنوب فهي جائزة على الأنبياء على الراجح من أقوال العلماء.
٢. هاروت وماروت ملكان أنزلا من السماء؛ لتعليم الناس السحر فتنة للعباد واختبارًا لهم، وما ورد في قصتهما من روايات فليس فيها شيءٌ ثابتٌ عن النبي ﷺ، وإنما هو مأخوذ من الإسرائيليات كما رجح ذلك المحققون من العلماء من المتقدمين والمتأخرين.
٣. الملائكة معصومون من الذنوب مطلقًا، ولا يقدح في ذلك تعليم هاروت وماروت للسحر؛ لأنهم عن أمر الله فعلا فتنة للعباد، وقد حذرا من يتعلم منهما السحر من الكفر بتعلمه والعمل به.
٤. السحر له حقيقة، ومن أنواعه سحر التخييل، وليس كله كذلك، ولا يتوصل الساحر إلى التأثير على المسحور وإيقاع الضرر به إلا بالاستعانة

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

بالجن والشياطين، ومن كان هذا حاله فإنه يقتل ردةً.

٥. لا يجوز حل السحر عن المسحور بالذهاب إلى السحرة والكهان، ويجوز حله بالأدوية والتعاويذ وقراءة القرآن، وطلب الرقية، وأعظم ما يحل به هو استخراجه وإبطاله.

٦. السحر من جملة الأسباب التي لا يحدث أثره إلا بإذن الله الكوني دون الشرعي، والأسباب مهما عظمت فلا تؤثر إلا بإذن الله ﷻ.

التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بتأصيل العقيدة الإسلامية من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، ودراسة المسائل العقدية انطلاقًا من نصوص الوحي الإلهي المعصوم للوصول إلى الرأي الراجح.

المصادر والمراجع

- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله اليمني، تحقيق أحمد عزو عناية، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الاستذكار. ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله القرطبي المالكي. تحقيق، سالم محمد عطا، محمد على معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- إصلاح المنطق. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. تحقيق: محمد مرعب، ، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- أصول الدين. البغدادي، عبدالقاهر بن محمد البغدادي الاسفرائيني. تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت: لبنان: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- إعلام المسلمين بعصمة النبيين. إسحاق بن عقيل المالكي. دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

- الإنصاف. القاضي أبي بكر الباقلاني، محمد بن الطيب. ط١، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- تفسير الفاتحة والبقرة. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. دار ابن الجوزي، الرياض: ط١، ١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام. تحقيق عبدالعزيز بن محمد الخليفة، ط١، مكتبة الرشد – الرياض: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد. ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله المالكي. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب: ١٣٨٧ه .
- تهذيب اللغة. ابن الأزهري، محمد بن أحمد الهروي. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت: ٢٠٠١م.
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد. سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب. ط١، المكتب الاسلامي، بيروت: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن= تفسير الطبري. ابن جرير الطبري، أبوجعفر محمد بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. تحقيق د. عبدالله بن

عبدالمحسن التركي. ط١ ، دار هجر، القاهرة: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- جامع السنن = سنن ابن ماجه. ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. (د. ط) عيسى البابي الحلبي، القاهرة: ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.
- الجامع الكبير = سنن الترمذي، الترمذي. محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق : أحمد محمد شاكر، وغيره، ط٢، عيسى البابي الحلبي، القاهرة: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه= صحيح البخاري. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. ط١ ، دار طوق النجاة، بيروت: ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر. تحقيق: هشام سمير البخاري، ط١، دار عالم الكتب، الرياض: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م .
- حقيقة السحر وحكمه في الكتاب والسنة. د عواد بن عبدالله المعتق. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٤ – العدد ١١٥ – ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم . تحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- السنة. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، تحقيق د. عطية الزهراني، ط١ ، دار الراية، الرياض، السعودية: ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

- سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د. ط. ت)، دار الفكر، بيروت.
- سنن النسائي. النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب. ومعها حاشيتا السيوطي والسندي، (د. ت. ط). مطبعة مصطفى محمد، القاهرة: أعادت نشره مصورا : دار الفكر، بيروت.
- شرح الأصول الخمسة. القاضي عبدالجبار، عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الأسدبادي الهمذاني. تحقيق وتقديم د. عبدالكريم عثمان، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- شرح صحيح البخاري. ابن بطال، علي بن خلف بن عبدالملك. تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط٣، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي. ط١ ، دار الفكر، بيروت: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- صحيح مسلم. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (د. ط. ت)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- عصمة الأنبياء. الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر فخر الدين. تقديم ومراجعة محمد حجازي. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. العينى، أبو محمد محمود بن أحمد بن

موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين. (د. ط. ت). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- العين. الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (د. ط. ت)، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.
- عُيُون الْمَسَائِل. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، تحقيق: د. صلاح الدِّين الناهي، (د. ط) مطبعة أسعد، بَغْدَاد: ١٣٨٦هـ.
- غريب الحديث. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. د. عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني – بغداد: ١٣٩٧هـ.
- فتح الباري. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، أخرجه، وصححه محب الدين الخطيب عليه تعليقات عبدالعزيز بن باز، ط١، دار المعرفة، بيروت: ١٣٧٩هـ.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد أبومحمد الأَنْدَلُسِيّ. صححه عبدالرحمن خليفة، ط١، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة: ١٣٤٧هـ.
- قصة هاروت وماروت. الكبيسي، د. عيادة أيوب، ط١، دار ابن حزم، بيروت، لبنان: ٢٠٠٣م.
- القول المفيد على كتاب التوحيد. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. ط٢، دار ابن الجوزي، الرياض، المملكة العربية السعودية: ١٤٢٤هـ.
- الكافي في فقه الإمام أحمد. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. تحقيق: عبدالرزاق المهدي، (د. ط. ت)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- اللباب في علوم الكتاب. الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي النعماني، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- لسان العرب. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى. ط٣، دار صادر، بيروت: ١٤١٤هـ.
- مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم. ط١، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان. ط٢، دار الثريا، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- مختار الصحاح. الرازي، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر. تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي، أبو عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين. تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله. أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق زهير الشاويش، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- المسند. ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، دار الحديث – القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي. البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء. تحقيق عبدالرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٤٢٠هـ.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل "التنبوات والمعجزات". القاضي عبدالجبار، عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الأسدبادي الهمذاني. تحقيق د. محمود محمد قاسم، مراجعة د. إبراهيم مدكور، إشراف طه حسين، (د. ط. ت).، دار الكتب، القاهرة.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر فخر الدين. ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٤٢٠هـ.
- المفردات في غريب القرآن. الراغب الأصفهانى، الحسين بن محمد. تحقيق صفوان عدنان الداودي. ط١، دار القلم، بيروت: ١٤١٢هـ.
- مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبوالحسين. تحقق: عبدالسلام محمد هارون، ط١، دار الفكر، بيروت: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ص٣-٧٦

- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال. الذهبي، أبو عبدالله محمد بن عثمان. تحقيق محب الدين الخطيب، ط٣، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض: ١٤١٣هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدين. ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٣٩٢هـ.
- المواقف، الإيجي. عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد. تحقيق د. عبدالرحمن عميرة. ط١، دار الجيل، بيروت: ١٩٩٧م.
- النهاية في غريب الحديث عبد والأثر. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، ط١، المكتبة العلمية، بيروت: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد. قدمه وقرظه: د. عبدالحي الفرماوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.